حصاد ملفات الاضطهاد: انتهاكات منهجية لحقوق الإنسان في البحرين

المقدمة: 2
القسم الأول: نمط ممنهج من الانتهاكات 3
العنوان الأول: الانتهاكات قبل صدور الأحكام 3
المرحلة الأولى: الاعتقال 3
المرحلة الثانية: التحقيق 5
المرحلة الثالثة: التعذيب 6
العنوان الثاني: صدور الأحكام 8
العنوان الثالث: الانتهاكات داخل السجون 10
أولًا: التعذيب الجسدي 10
ثانيًا: التعذيب النفسي 11
ثالثاً: التمييز على أساس المعتقد الديني 12
رابعاً: الحرمان من العلاج 13
خامساً: الانتهاكات المستمرة 14
العنوان الرابع: رصد نمط من الانتهاكات بحسب الفئات 16
1- فئة رموز المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان 16
2- فئة الناشطات 20
3- فئة القاصرين 21
4- فئة الإهمال الطبي 23
5- فئة الاستدعاءات المتكررة 25
القسم الثاني: انتهاك القانون وفشل دور المؤسسات الحكومية 26
العنوان الأول: القوانين المحلية والدولية التي يتم انتهاكها 26
العنوان الثاني: فشل المؤسسات الحكومية 27
الخاتمة: خلاصة وتوصيات 30
خلاصة 30
توصيات 32

المقدمة:

منذ بَدْء الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح والديمقراطية في البحرين عام 2011م، عمدت السلطات إلى قمع التحركات السلمية في مختلف أشكالها بكل الوسائل ومن دون أي رادع، بما فيها شرعنة انتهاكات حقوق الإنسان البحريني لمواجهة هذه المطالب والحقوق. وصار القمع نهجًا متبعًا يستخدم ضد المواطنين، فكانت النتيجة أن امتلأت السجون بمعتقلي الرأي والضمير والسجناء السياسيين والنشطاء الحقوقيين. أدّى القضاء دور الجلاّد بوجه الضحايا، وأصدر أحكامه التعسفية التي قضت على حياة عشرات المعتقلين بالإعدام والمؤبد، وأخرى زجّت بهم لسنين قضت على ربيع شبابهم، ومن بين هذه الأحكام، أحكام طالت النساء وحتى القصّر.

عملت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين منذ بدء نشأتها، على رصد وتوثيق القضايا التي واجهت هؤلاء الضحايا منذ عام 2011، والذين كان منهم النشطاء والقادة، كما كان منهم أيضًا المواطنون العاملون والموظفون، وطلاب المدارس والجامعات. غطّت التوثيقات أيضًا قضايا نساء اضطهدن بدافع الانتقام السياسي وكذلك قصّر وأطفال. وقد تم نشر هذه القضايا في سلسلة على مدى سبعة أعوام منذ عام 2017 بشكل أسبوعي تحت عنوان "ملفات الاضطهاد". بلغ مجموعها حتى تاريخ نشر هذا الملف 284 ملفًا، كلّها أظهرت نمطًا ممنهجًا وواضحًا من الانتهاكات تجاه السجناء السياسيين في البحرين، تبدأ منذ لحظة الاستدعاء والاعتقال، مرورًا بالاستجواب والتحقيق والمحاكمات وصدور الأحكام، ولا تنتهي حتى ما بعد الإفراج عنهم.

في ظل هذا النمط من الانتهاكات الممنهجة، ظهر أيضًا بشكل واضح غياب وفشل المؤسسات الحكومية في القيام بالدور الذي أنيط بها، وقامت بعضها على أساسه بناءً على توصيات اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق أو ما عرف بـ(لجنة بسيوني) التي أنشئت من قبل ملك البحرين في 29 يونيو 2011، وكلّفت النظر في الحوادث التي وقعت خلال فترة الاحتجاجات في شهري فبراير ومارس 2011. وأوكلت بمتابعة النتائج المترتبة على هذه الأحداث، حيث كان على هذه المؤسسات دور المراقبة والرصد والتحقيق المستقل في الانتهاكات وادعاءات التعذيب، لكن في المقابل نجدها أخذت على عاتقها تبييض الانتهاكات، واقتصر دورها على الترويج للإصلاحات المزعومة في السجون.

يتناول هذا التقرير معلومات وأرقام ورسوم بيانية، تعتمد على ما ورد من توثيق شامل وسرد واضح في هذه السلسلة الأسبوعية على مدى أعوام. وفي سبيل الإضاءة على كل ما ندعيه من هذه الانتهاكات، حاولنا شمل العينة التي اخترناها بجميع أنواع الانتهاكات التي تعرض لها السجناء السياسيون الذي اعتقلوا وادينوا وحوكموا بقضايا رأي أو بقضايا ذات خلفيات سياسية. فعمدنا إلى تقسيم ملفات الاضطهاد ضمن مجموعات تتشابه فيها القضايا من حيث تقسيم الفئة المشمولة (كأن يكون المعتقل قاصرًا، أو تكون ناشطة، أو يكون من قادة المعارضة وغير ذلك) وأيضًا من حيث الانتهاك الذي تعرض له المعتقل (كأن يكون قد حرم من العلاج أو مورست ضده انتهاكات معينة وغير ذلك).

بلغ مجموع قضايا العينة المختارة 60 قضية، موزعة على السنوات المختلفة منذ بدء توثيق ملفات الاضطهاد في التقرير الذي يصدر أسبوعيًا. وقد توزعت العينة على الشكل التالي: (3) قضايا من عام 2017، (6) قضايا من عام 2018، (9) قضايا من عام 2019، (9) قضايا من عام 2020، (7) قضايا من عام 2021، (9) قضايا من عام 2022، (15) قضية من عام 2023، و(2) من عام 2024. تم اختيار هذه العينة لتمثل بدورها جميع القضايا التي مثلت (ملفات الاضطهاد) وفق رصد نمط منهجي من الانتهاكات والأحكام التي يشترك فيها عدد من السجناء السياسيين. وبعد اختيار القضايا الـ60 وتقسيمها وفق مجموعات، عمدنا إلى التدرج في استعراض هذه الانتهاكات وفق تسلسل زمني، يشمل لحظة الاعتقال مرورًا بالمحاكمة ووصولًا إلى مرحلة السجن، وذلك من خلال قسمين:

- **القسم الأول:**

ويتناول العنوان الأول فيه تغطية مراحل الاعتقال والتوقيف غير القانونيين والتحقيق الذي يشمل التعذيب والحرمان من توكيل محام أو التواصل مع العوائل، وما يتعرض له الموقوف من إخفاء قسري وإجبار للتوقيع على اعترافات دون معرفة محتواها، وصولًا إلى جلسات المحاكمة وصدور الأحكام وتجاهل قضاة النيابة العامة والمحكمة للأدلة والشهادات حول التي تشير إلى ادعاءات التعذيب النفسي والجسدي والجنسي الذي مورس بحق المتهمين. وما يلحق ذلك من معاناة وانتهاكات يتعرض لها المعتقل ما بعد فترة صدور الحكم، كالسجن الانفرادي والضرب والإهمال الطبي والحرمان من حقوقه الإنسانية الأساسية.

أما العنوان الثاني فيغطي المرحلة اللاحقة من رصد وتوثيق الانتهاكات التي استمرت داخل السجون بعد المحاكمات، من بينها التعذيب المستمر، السجن الانفرادي، الإخفاء القسري، الحرمان من التواصل الخارجي، الحرمان من الحقوق الأساسية كحرية ممارسة الشعائر والتحصيل العلمي، وصولًا إلى ممارسة سياسة إهمال طبي متعمّدة تحرم المعتقلين من حقهم في الرعاية الطبية.

- **القسم الثاني:**

ويتناول القوانين والمواثيق الدولية التي خالفتها البحرين، بالإضافة إلى فشل دور المؤسسات الحكومية في أداء دورها المنوط بها، لتصبح أداةً تستخدم بهدف تبييض الانتهاكات وقلب الحقائق وإظهار الضحية بمظهر الجلاد.

القسم الأول: نمط ممنهج من الانتهاكات

العنوان الأول: الانتهاكات قبل صدور الأحكام

نظرًا للدور القمعي الممنهج الذي تقوم به جميع المؤسسات الحكومية في البحرين بهدف الانتقام وإسكات جميع الأصوات المعارضة، المترافق مع سياسة الإفلات من العقاب، يتعرّض السجناء السياسيون وسجناء الرأي والضمير لسلسلة انتهاكات تبدأ من لحظة اعتقالهم وتستمر في مرحلة التحقيق والاحتجاز قبل المحاكمة، ولا تنته بعد صدور الأحكام.

المرحلة الأولى: الاعتقال

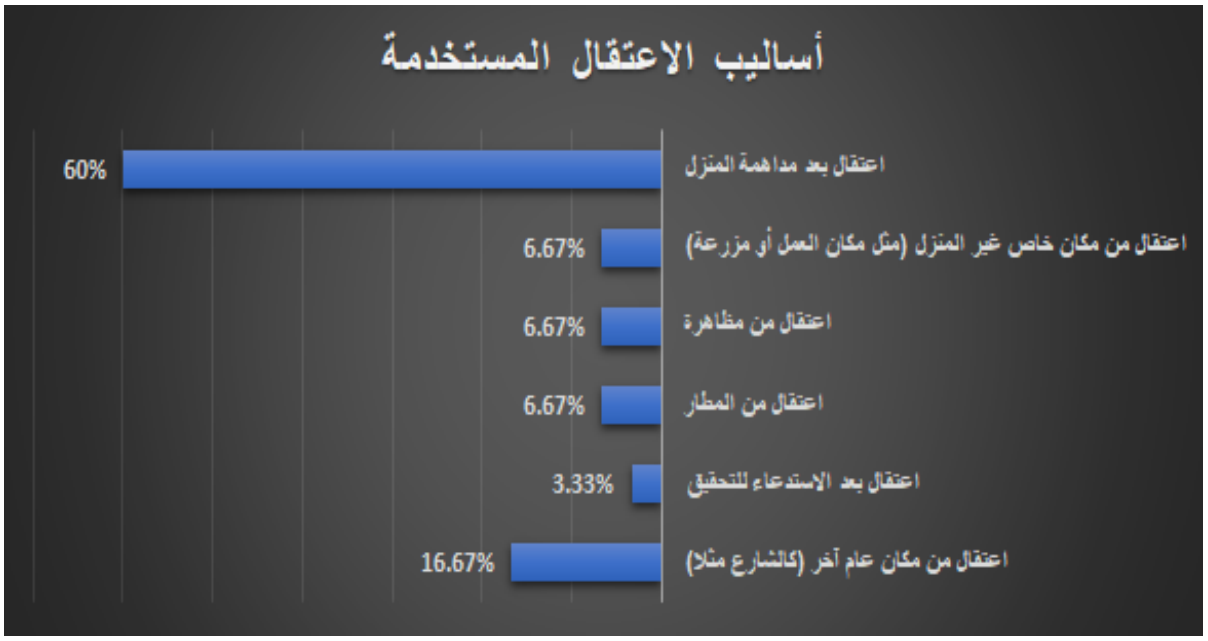

الجدول البياني رقم (1): النمط الممنهج لاعتقال السجناء السياسيين

بحسب رصد المنظمة للاعتقالات منذ عام 2011 وحتى اليوم، تتسم جميع هذه الاعتقالات بصفة التعسف، إذ دائمًا ما تكون دون إبراز مذكرة توقيف أو تفتيش. بالإضافة إلى ذلك، تشوب مرحلة الاعتقال سلسلة طويلة من الانتهاكات. ففي أغلب الأوقات، يقوم ضباط بلباس مدني بالاعتقال دون وجود أي صفة رسمية ظاهرة عليهم ودون التعريف عن أنفسهم، ودون تقديم أي بطاقة تظهر وظيفتهم، وفي بعض الأوقات، يرتدون أقنعة لعدم التعرف على وجوههم. على سبيل المثال، "اقتحم رجال ملثمون يرتدون ملابس مدنية ورجال يرتدون ملابس سوداء وقوات عسكرية" منزل الشاب محمود سعيد عبد الله - الذي يقضي حاليًا حكمه بالسجن المؤبد - في 3 نوفمبر 2015، وداهموه من دون أمر قضائي. كما يقوم الضباط بلباس أمني أو عسكري بالاعتقال دون التعريف عن أنفسهم وإلى أي جهة ينتمون، ودون تقديم أي بطاقة تظهر وظيفتهم والسلك الذين يعملوا به، كما حصل مع الشاب البحريني حسين علي محمد - الذي ينتظر تنفيذ حكم الإعدام الصادر بحقه - والذي اعتُقل على يد عناصر أمنية مجهولي الهوية، ومن دون مذكرة توقيف. ولم تعلم العائلة ما إذا كانوا هؤلاء الضباط من جهاز الأمن الوطني أو من أحد الأجهزة الأمنية التابعة لوزارة الداخلية.

وفي أحيان كثيرة، يقوم الضباط بمداهمة منازل المطلوبين بساعات متأخرة من الليل أو في ساعات الفجر خلال نوم ساكنيه وأثناء وجود النساء من دون حجاب، ويثيرون الرعب في نفوس قاطني منازل المطلوبين وجيرانهم ويقلقون راحتهم. على سبيل المثال، دخل الضباط منزل حسن عطية مبارك - الذي يقضي حاليًا حكمًا بالسجن 10 سنوات- عند حوالي الساعة الثالثة فجرًا من يوم 6 أغسطس 2017 عبر نافذة غرفة نومه دون أن يطرقوا الأبواب وقبل أن تتمكن زوجته من وضع حجابها.

وبعد المداهمة، يقوم الضباط بتفتيش المنازل وانتهاك حرمتها والاعتداء على من فيها ومصادرة ممتلكات شخصية، غير آبهين لخصوصيات قاطنيها. على سبيل المثال، عند الساعة الثانية من فجر يوم 21 سبتمبر 2016، اقتحمت قوات الشرطة من وزارة الداخلية، وضباط بملابس مدنية، بالإضافة إلى ضباط من جهاز الأمن الوطني، منزل سعيد عبد الله العالي -الذي يقضي حاليًا حكما بالسجن 17 عاما - والذي تم تخفيف عقوبة سجنه ووضعه في السجون المفتوحة في 9 أبريل 2024 - من دون إبراز أي مذكرة توقيف. كانوا يبحثون عن حقيبة لكنهم لم يذكروا محتوياتها، وصادروا هواتف العائلة الشخصية والأجهزة المحمولة.

كما يقوم الضباط بتحطيم أبواب المنازل الأمامية وتدمير أثاثها أثناء المداهمات. ومن أبرز الأمثلة على ذلك ما حصل مع القائد السياسي والرمز المعارض الأستاذ عبدالوهاب حسين اسماعيل أثناء اعتقاله في 17 مارس 2011، حيث قام مسؤولون أمنيون بحرينيون، مؤلفين من الكوماندوز المسلّح والقوات المسلحة، بالإضافة إلى أفراد بملابس مدنية، بتحطيم باب منزله الأمامي، وتفتيش المنزل بالكامل، وتدمير الأثاث، والاعتداء على أفراد المنزل دون تقديم أي بلاغ اعتقال أو تفتيش ودون الإفصاح عن سبب الاعتقال، ومن ثم أخذوه بعيدًا.

ورصدت المنظمة قيام القوات الأمنية بمداهمة المنازل حتى بعد مرور عدة أيام على الاعتقال. على سبيل المثال، في فجر 2 مارس 2018، اقتحم ضباط التحقيق المنزل الذي كان يسكن فيه جاسم محمد المحروس - المحكوم حاليا بالسجن المؤبد - بعد ثلاثة أيام من اعتقاله في 27 فبراير 2018، ودخلوا جميع الغرف بسرعة دون السماح للنساء بارتداء الحجاب، ونقلتهن جميعاً إلى غرفة واحدة ومنعوهنّ من مغادرتها وسط الصراخ والتهديد.

ويتطور الأمر إلى استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه ضد أفراد عائلة المعتقل أثناء المداهمة والاعتداء عليهم. على سبيل المثال، في منتصف ليل 24 مايو 2015، داهمت شرطة مكافحة الشغب وضباط ملثمون يرتدون ملابس مدنية منزل عائلة المعتقل القاصر حسين علي خير الله - الذي كان محكومًا بالسجن لأكثر من 100 سنة قبل الإفراج عنه بموجب العفو الملكي الصادر في 8 أبريل 2024 - بعيد دقائق قليلة من اعتقاله في مكان آخر، وهددوا أفراد عائلته بالسلاح، خاصة والدته بعد رفضها تسليم هاتف ابنها ومطالبتها برؤية ولدها.

كما رصدت المنظمة بعض الحالات التي تم فيها إجبار المتهم على تمثيل جريمة معينة وتصويره وهو يقوم بها لاستخدامها كدليل على تورطه. ومن بين هذه الحالات، ما حصل مع المعتقل حسن عبد الغني فرحان - المحكوم بالسجن 17 عاماً - والذي تم نقله بعد اعتقاله إلى مكان مجهول حيث تعرض للضرب وأُجبر على الحفر بحثًا عن أسلحة ومتفجرات.

المرحلة الثانية: التحقيق

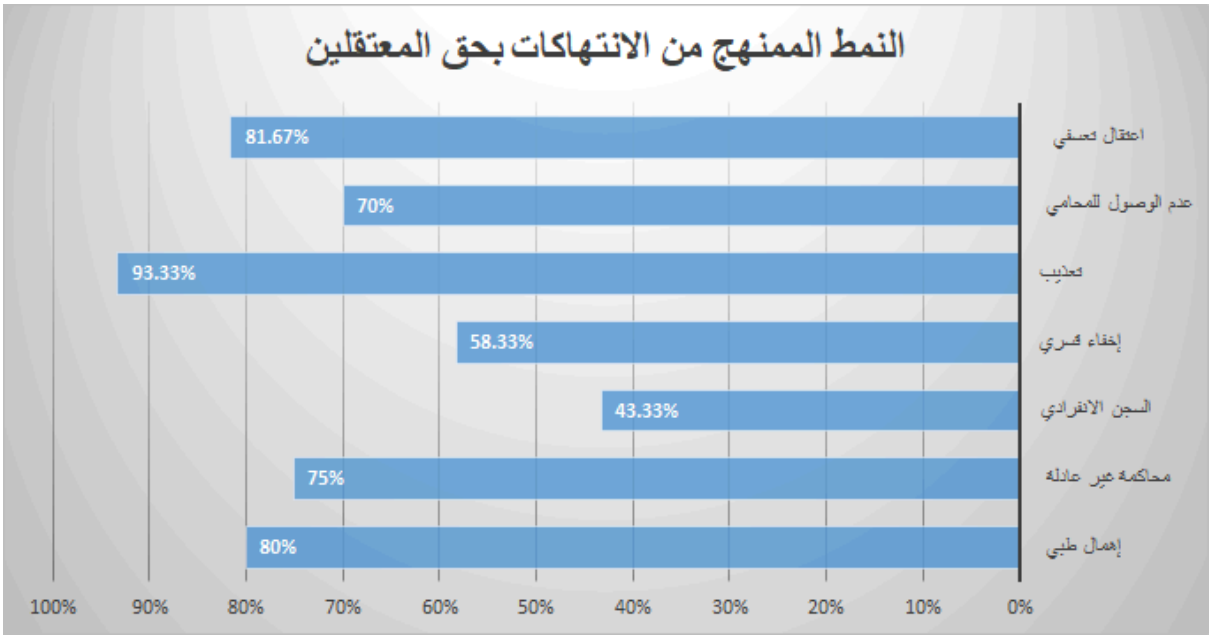

الجدول البياني رقم (2): **النمط الممنهج من الانتهاكات بحق المعتقلين**

بُعيد الاعتقال التعسفي، يتم إحالة المعتقل إلى التحقيق، والذي يُعتبر المطبخ الذي تنضج فيه التهم المفبركة ضده. فبهدف الانتقام من المعتقل ومن نشاطه السلمي، يتعرّض المتهم لأشد أنواع التعذيب الجسدي والجنسي والنفسي، إضافة إلى الإخفاء القسري والسجن الانفرادي. وبعد ذلك، يتم إجبار المتهم على الإدلاء باعترافات كاذبة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال التوقيع على اعترافات دون معرفة محتواها، وفي أحيان كثيرة، يتم ذلك التوقيع أثناء تعصيب عيني المتهم. ودائماً ما يجد نفسه المعتقل مجبراً على التوقيع أو الإدلاء باعترافات كاذبة خوفاً من استمرار التعذيب بحقه، أو خوفاً من ازدياد وتيرة التعذيب ومن تنفيذ التهديدات باعتقال أو تعذيب أو اغتصاب أو قتل أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء. ويزداد الأمر صعوبة على المعتقل بسبب حرمانه من توكيل محام أثناء هذه المرحلة، بالإضافة إلى حرمانه من التواصل مع عائلته، ما يضعه في موقف العاجز عن إيصال الصوت أو الاعتراض أو الدفاع عن النفس. الأمثلة على ذلك كثيرة، ولعلّ من أبرزها ما تعرّض له المعتقل السياسي ورجل الدين البارز الشيخ محمد حبيب المقداد - المحكوم بالسجن *68* عاماً بتهم سياسية - أثناء الاستجواب، حيث اختفى قسراً ولم يتمكَّن من الاتصال بأسرته أو محاميه وقام الضباط بإساءة معاملته وتعذيبه بشدَّة، وعلَّقوه بالمقلوب وضربوه على رجليه وباطن قدميه بالخراطيم لعدَّة ساعات. كما أجبروه على الجلوس عاريًا وحرموه من النَّوم. اعتدوا عليه جنسيًّا بالعصي، كما أجبره الضباط على الغرغرة ببوله بعد نقله إلى المستشفى لتلقي العلاج. بالإضافة إلى ذلك، صعقوا جسده بالكامل وأعضائه التناسليَّة وبصق مسؤولو السجن في فمه وأرغموه على البلع، وأجبروه على تقبيل صور الملك وأحذيتهم. بسبب شدَّة التَّعذيب كان يفقد وعيه، يرشه الضباط بالماء حتى يستيقظ، بعد حدوث ذلك، يستيقظ مرعوباً ومحيطاً بالضباط.

وبعد توقيع المتهم على الاعترافات الكاذبة، يكتمل الملف ضده، وتكون السلطات قد فبركت ملف متكامل ضد المعتقل، محاولةً إنهاء طابع التعسف عن الاعتقال عبر إظهار نفسها أنها قد باشرت التحقيق مع المتهم الذي اعترف بقيامه بجرائم معينة. وعند الاطلاع على البيانات الصادرة عن المؤسسات البحرينية الرسمية، قد يظن المرء أن السلطات قد قامت بإنجاز عبر اعتقال أحد المجرمين الذي اعترف بما نُسب إليه، إلا أن بعد الاطلاع من مصادر غير حكومية على حيثيات القضية

والظروف التي رافقت الاعتقال والانتهاكات التي تعرّض لها المعتقل أثناء الاستجواب، يكتشف المرء أن المعتقل قد تم احتجازه واتهامه تعسفياً.

وبعد انتهاء التحقيق، يتم عرض المعتقل أمام النيابة العامة التي تتهمه بما نُسب إليه أثناء التحقيقات. وفي حال محاولة المعتقل إبلاغ القاضي عن التعذيب الذي تعرّض له، يتجاهل القاضي هذا الأمر، وفي بعض الأحيان، يقوم الضباط بإعادة المتهم إلى التحقيقات، وبالتالي التعرض لمزيد من التعذيب بهدف الاعتراف أمام القاضي في المرة القادمة. ورغم نفي السلطات هذه المعلومات وعدم كتابتها في محاضر التحقيق، إلا أن الوقائع وإفادات المعتقلين والإصابات الظاهرة عليهم بوضوح نتيجة التعذيب والمشاكل الصحية والنفسية المزمنة التي تظهر وترافق المعتقلين بعد اعتقالهم واحتجازهم وتعذيبهم تثبت عكس ذلك. على سبيل المثال، في *4* أكتوبر *2014*، نقل الضباط المعتقل حسين علي خميس برير - الذي كان محكومًا بالسجن *17* عامًا وستة أشهر قبل الإفراج عنه بموجب العفو الملكي الصادر في *8* أبريل *2024*- إلى مبنى النيابة العامة حيث اتهم بافتعال حريق، ولكن عندما رفض الاعتراف، أعادوه إلى مديرية التحقيقات الجنائية لخمسة أيام إضافية، حيث قام ضباط المديرية بتعذيبه بشكل متكرر عبر ضربه على الأماكن الحساسة وسكب الماء البارد وتعليقه من معصميه بمروحة سقف، بالإضافة إلى أساليب تعذيب أخرى. ولم يُسمح لمحاميه بالحضور. ونتيجة التعذيب الشديد الذي تعرّض له، يعاني حسين من فقدان الذاكرة ومن آلام متكررة في الرأس والظهر ومن نوبات إغماء وتشنج وغضب، ومن مشاكل نفسية جعلته انطوائيًا. وتؤكد عائلة حسين أنه لحين اعتقاله، لم يكن يعاني من أي من هذه الأمراض أو أي عوارض أخرى. وبعد مجموع عشرة أيام من التعذيب، اعترف حسين تحت الإكراه ونُقل إلى مركز احتجاز الحوض الجاف في اليوم ذاته، أي في *9* أكتوبر *2014*.

المرحلة الثالثة: التعذيب

دائماً ما تترافق هذه المرحلة مع مرحلة التحقيق، إلا أنها تبدأ منذ لحظة الاعتقال. على سبيل المثال: في فجر *25* فبراير *2015*، داهم ضباط بملابس مدنيَّة المزرعة التي كان ينام فيها المعتقل جاسم محمد أجويد وشرعوا في تعذيبه بالضَّرب والصَّعق بالصَّدمات الكهربائيَّة لمدَّة ساعتين داخل المزرعة حتى ظهرت شرطة مكافحة الشَّغب ووضعوه في حافلة تتَّسع لستَّة عشرة راكباً.[1]

ولا ينته التعذيب مع انتهاء التحقيق، كما يستمر أحيانًا إلى ما بعد صدور الحكم، وهو ما سنتطرّق إليه لاحقاً. والتعذيب هو أولى الخطوات المستعملة من قبل السلطات البحرينية في مسار تلفيق التهم ضد المعتقلين، بهدف تحطيم المتهم جسديًا ونفسيًا ودفعه للاستسلام أمام التهم الموجهة إليه. وإن انتهى التعذيب في السجن أو بعد الخروج منه، فإن آثاره الصحية والنفسية غالبًا ما ترافق الضحية حتى الموت. ورصدت المنظمة في هذا الصدد إصابة المعتقلين بعدد كبير من المشاكل الجسدية والنفسية المزمنة بعد توقف التعذيب، أو حتى بعد الخروج من السجن، كمعاناتهم من ارتفاع في ضغط الدم وتشنجات عصبية وآلام مزمنة في مختلف أعضاء الجسم ومشاكل ونزيف في البول والمعدة وأورام في مختلف أنحاء الجسد، ناهيك عن مشاكل في السمع والبصر قد تصل إلى حد فقدانها، ومشاكل في التكلم والتذوق والمشي والوقوف واستعمال اليدين. إضافة إلى ذلك، يؤدي التعذيب في أحيان كثيرة إلى مشاكل نفسية مزمنة كالهلوسة والانطوائية ونوبات الغضب والاكتئاب ومحاولة الانتحار، وهناك ثلاثة أنواع من التعذيب تمارس في السجون البحرينية، وهي التعذيب الجسدي والنفسي والجنسي.

أولًا: التعذيب الجسدي

يعد التعذيب الجسدي أحد أبرز الانتهاكات المستخدمة بحق السجناء السياسيين. ويشمل ذلك الضرب المبرح والركل على الرأس والوجه وأماكن حساسة من الجسد والدوس بالأرجل والسحل على الأرض وإخضاع المعتقل لساعات طويلة من التحقيق إلى حد الإغماء، مثل حالة المعتقل محسن علي بداو الذي أُغميَ عليه ما تطلّبَ نقلُه إلى المستشفى العسكري في أوّل ليلة من الاستجواب. كما يتم تقييد المعتقل بالأحزمة وضربه وتقييد يديه ورجليه بالسلاسل ووضعه في غرفة شديدة البرودة ورش الفلفل عليه وتعليقه بالسقف وضربه، مثل حالة المعتقل حسين علي موسى الذي ظلّ يتعذّب لمدة ثلاثة أيام مع ضربه بالهراوات. بالإضافة إلى ذلك، تلجأ السلطات البحرينية إلى تعريض المعتقل للصعق الكهربائي في مختلف أعضاء الجسم

[1] تم الإفراج عن جاسم محمد أجويد بموجب عفو ملكي صادر في 8 أبريل 2024 شمل 1584 محكومًا.

بما في ذلك الأماكن الحساسة وتقييده ومنعه من استخدام المرحاض وتعريضه للتعذيب في حال الاعتراض وتعصيب العينين خلال الاستجواب، وقد تعرض المعتقل محمد يوسف العجمي لعدوى في عينيه نتيجة عصب عيونه لفترات طويلة. ورصدت المنظمة حرمان الضباط للمعتقلين من النوم أو احتجازهم في زنزانة مكتظة بدون مساحة للنوم، بالإضافة إلى الحرمان من الطعام والشراب وأشعة الشمس ومن تغيير الملابس لمدة طويلة قد تزيد عن أسبوعين.

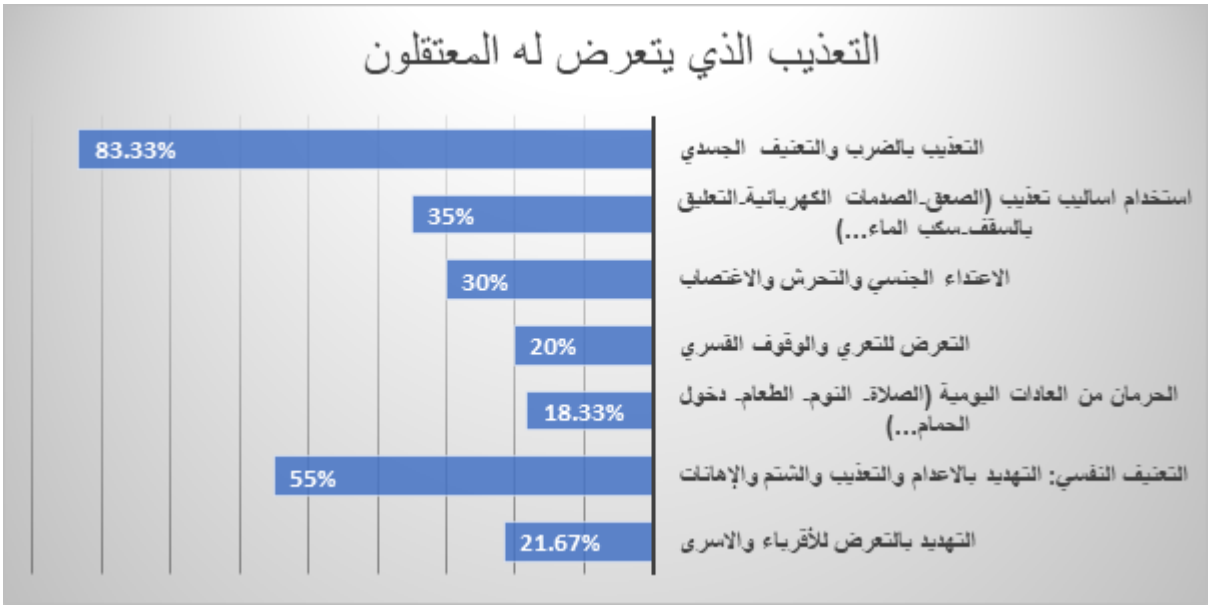

الجدول رقم (3): أشكال التعذيب الذي يتعرض له المعتقلون

ثانيًا: التعذيب النفسي

يعاني المعتقلون بمختلف أعمارهم لأنواع شتى من التعذيب النفسي. ويشمل ذلك إجراءات عدة تهدف إلى كسر عزيمة المعتقل، وإحباطه، والقضاء على أي أمل له. ويأخذ ذلك عدة أشكال أهمها : التنمر عليهم وعلى معاناتهم في السجن وتعريضهم للإهانة بالشتائم وتشويه سمعتهم، مثل قضية سيد أحمد العبار الذي نُشرت صورته كمتهم في قضية قتل، بالإضافة إلى شتم وإهانة أفراد عائلاتهم والتهديد بالاعتداء عليهم والتفوه بشائعات حولهم، لا سيما النساء منهم، وشتم وإهانة مذهبهم الديني ومرجعياتهم ورموزهم الدينية والسياسية والسخرية من معتقداتهم الدينية والسياسية، ناهيك عن عزلهم لمدة طويلة في السجن الانفرادي أو تعريضهم للإخفاء القسري بحيث ينقطعون عن العالم الخارجي لمدة طويلة. كما يشمل حرمانهم من الاتصال الهاتفي أو الفيديو ومن الزيارات الخاصة وتجريدهم من ملابسهم خلال الاستجواب والتحقيق.

ثالثا: التعذيب الجنسي

يعد التعذيب الجنسي أحد أبرز الانتهاكات المستخدمة بحق السجناء في البحرين بهدف تحطيمهم جسدياً ومعنوياً لإجبارهم على المصادقة على اعترافات كاذبة، بغض النظر عن جنسهم أو عمرهم. ويشمل ذلك التحرش والاعتداء الجنسي والتهديد به والتهديد باغتصاب المعتقل أو أحد أفراد الأسرة والشتم على أساس الجنس والتجريد من الملابس والضرب على الأماكن الحساسة. ومن أبرز هذه القضايا، قضية الناشطة الحقوقية البارزة ابتسام الصائغ التي تعرضت للاعتداء الجنسي وتم تهديدها بالاغتصاب وتصويرها وهي عارية وهددها الضباط بنشر الصور. كما تبرز في هذا الصدد قضية المعتقل السياسي البارز محمد حسن عبدالله (الرمل) الذي تعرّض للتحرش الجنسي والشتم وهدده ضباط إدارة التحقيقات الجنائية بملاحقة والدته وزوجته.

العنوان الثاني: صدور الأحكام

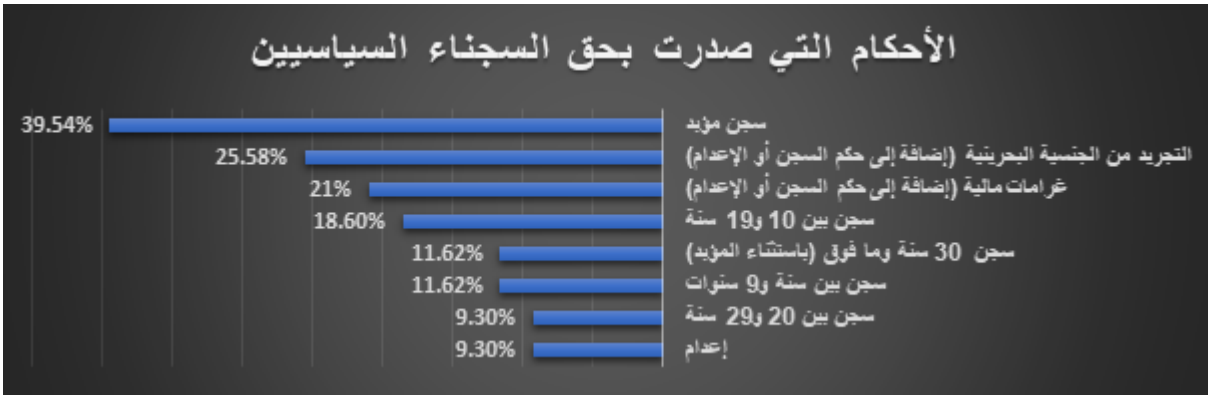

الجدول البياني رقم (4): الأحكام التي صدرت بحق السجناء السياسيين

بعد الانتهاء من التحقيق، ينتقل المعتقل إلى مرحلة جديدة أكثر جدية، لا بل مصيرية بالنسبة له. في هذه المرحلة، تبدأ جلسات محاكمة المعتقل بعد طول انتظار مصحوبة إجمالاً بمماطلة غير مبررة من السلطات. من خلال رصد المنظمة، يتبين لنا تشابه واضح في حالات جميع المعتقلين من ناحية صدور الأحكام. ففي أغلب الأوقات، يتم حرمان المعتقل من حقه في الوصول إلى محاميه خلال جلسات المحاكمة وقبل انعقاد الجلسات، ما يعيق قدرة المحامي على الاطلاع على حيثيات القضية والاستماع لموكله والحصول على المستندات والأدلة الكافية وتقديمها للمحكمة لدحض التهم الموجهة ضد المعتقل، هذا إذا سُمح له بتعيين محام. وفي حال لم يتمكن المتهم من تعيين محام، غالباً ما تتجاهل المحاكم البحرينية القيام بواجبها بتعيين محام للتوكل عن المعتقل، ما يصعب الأمر أكثر عليه، إذ عليه الدفاع عن نفسه بنفسه. وفي حال السماح للمحامي بحضور بعض جلسات المحاكمة، غالبا ما يكون هذا السماح مرتبط فقط بجلسة النطق بالحكم، حيث يكون وجوده شكلياً. وفي حال نجاح المحامي في المرافعة عن موكله، دائماً ما تتجاهل المحكمة الأدلة التي يقدمها، سواء تلك المرتبطة بعدم مسؤولية موكله عن الجرائم المتهم فيها، أو تلك المتعلقة باعتراف موكله بالجرائم المزعومة تحت التعذيب.

وتتسم الأحكام الصادرة بصفة التعسف والانتقام بسبب اعتمادها على الاعترافات المنتزعة تحت الإكراه وقساوة عقوبتها. وقد تبنى عدد من مكاتب خبراء الأمم المتحدة، لا سيما الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي، آراء حول قضايا رفعتها المنظمة تتعلق بتعرّض معتقلين للاحتجاز التعسفي والتعذيب والمحاكمة غير العادلة المبنية على الاعترافات المنتزعة تحت التعذيب والمفتقدة للإجراءات القانونية الواجب اتباعها، وغيرها من الانتهاكات. فبحسب رصد المنظمة، تم الحكم على جميع المعتقلين موضوع العينة السياسيين في البحرين بأحكام تتراوح بين الإعدام والسجن المؤبد والسجن لسنوات جداً طويلة وغير منطقية مع غرامات مالية مرتفعة الثمن، بالإضافة إلى سحب الجنسية أو التجريد من بعض الحقوق المدنية والسياسية. فحُكم على حوالي 40% من الضحايا بالسجن المؤبد، وعلى حوالي 19% بالسجن بين 10 و19 سنة، وعلى حوالي الـ 12% بالسجن 30 سنة وما فوق (باستثناء المؤبد)، كذلك حُكم على حوالي الـ12% بالسجن بين سنة و9 سنوات، وعلى 9.3% بالسجن بين 20 و29 سنة، كما حُكم على 9.3% بالإعدام. وأضيفت أحكم أخرى إلى بعض المعتقلين، فقد حُكم حوالي الـ 26% بالتجريد من الجنسية البحرينية، وعلى 21% بغرامات مالية.

وغالباً ما تلجأ المحاكم البحرينية إلى إدانة المعتقلين السياسيين بجرائم إرهابية، كمحاولة قتل أو تفجير أو الانضمام لجماعة إرهابية بهدف الاخلال بالنظام العام وقلب الدستور والنظام وزعزعة الوحدة الوطنية والسلم الأهلي أو حيازة وتصنيع المتفجرات والأسلحة والمفرقعات والتدرّب والتدريب على استعمالها أو التحريض على العنف أو القيام بأعمال شغب أو التخابر أو التجسس، من خلال استخدام التهم المنتزعة تحت التعذيب، وذلك بهدف الحكم على المعتقل بأقصى عقوبة ممكنة لإسكات صوته لأطول وقت ممكن والانتقام منه أشد انتقام، وهذا ما حصل بالفعل مع القيادي السياسي البارز عبد الهادي الخواجة ورجل الدين البارز الشيخ زهير عباس (عاشور)، المحكومان بالسجن المؤبد بتهم إرهابية تتعلق بنشاطهم المعارض السلمي. وللهدف نفسه، تقوم المحاكم البحرينية بإدانة المعتقلين بجنايات أخرى، كالسرقة والقتل وإيواء هاربين

والحرق العمد. إلا أن اللافت هو إدانة هذه المحاكم للمعتقلين بتهم هي أصلاً حقوق مشروعة مكرسة في القوانين البحرينية والدولية، كالتجمهر والمشاركة في تظاهرات، كما حصل مع جعفر حبيب كاظم وأحمد مكي الهدي. وبحسب العينة المختارة من قبلنا، فقد حُكم على 86% من السجناء بتهم إرهابية، بينما حُكم على حوالي نصف العينة (49%) بتهم متعلقة بالتجمهر غير القانوني والمشاركة في تظاهرات، وعلى 21% بتهمة الشغب، وعلى 19% بتهمة الانضمام إلى جمعية سياسية غير مرخصة. كذلك، حُكم على 19% بتهمة الاعتداء على موظف عام، وعلى 17% بتهم تتعلق بمحاولة إسقاط النظام أو محاولة الإطاحة بالحكومة، وأدين 17% بتهمة التحريض.

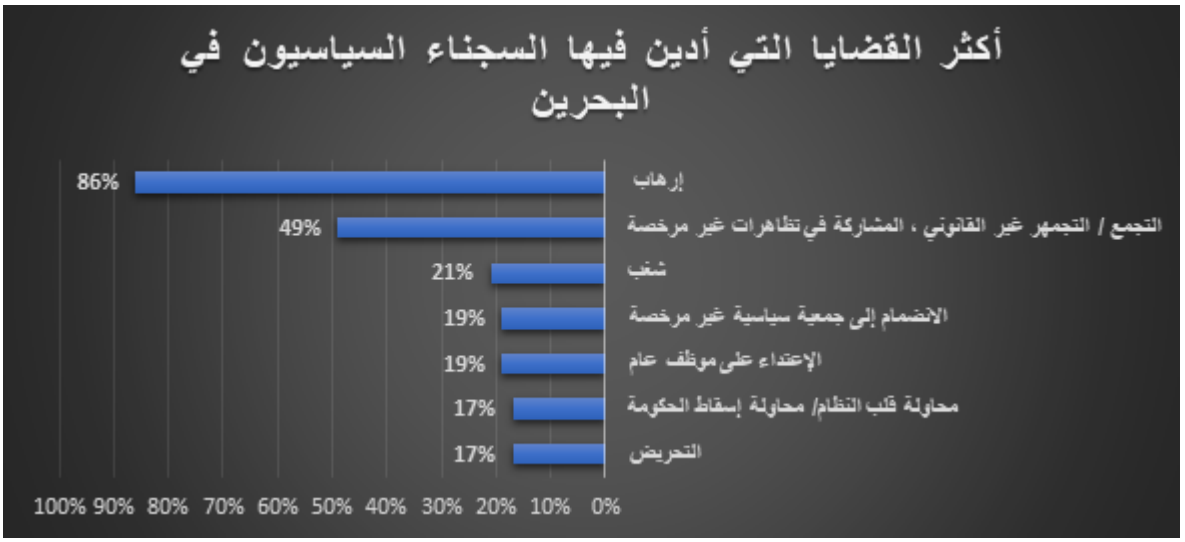

الجدول البياني رقم (5): أكثر القضايا التي أدين فيها السجناء السياسيون في البحرين

والأخطر يكمن في أن عددًا كبيرًا من هذه الأحكام صدر غيابيًا بعد عدم اطلاع المعتقل على تواريخ جلسات محاكمته، في نسف واضح لأبسط مبادئ المحاكمة العادلة. كما تنتشر ممارسة المحاكمات الجماعية في البحرين للسجناء السياسيين المتهمين بتهم إرهابية انتزعت منهم تحت التعذيب، في انتهاك واضح وصريح لأبسط مقومات المحاكمة العادلة. ومن أبرز الأمثلة على ذلك المحاكمة الجماعية التي عُرفت بقضية "كتائب ذو الفقار"، والتي أصدر الفريق العامل المعني بالاحتجاز التعسفي في الأمم المتحدة رأياً بشأن عشرين مواطنًا بحرينيًا أدينوا في هذه المحاكمة، معتبرة احتجازهم تعسفياً. علاوة على ذلك، تتم المحاكمات وسط نظام قضائي غير مستقل على الإطلاق يتجاهل جميع الأدلة التي تدحض التهم الموجهة ضد المعتقل، لا بل يهدد المعتقل في كثير من الأحيان بإعادة تعذيبه في حال رفضه للتهم الموجهة ضده وتقديم الأدلة التي تؤكد تعرضه للتعذيب، ما يعزز ثقافة الإفلات من العقاب. وهذا ما حصل بالفعل مع المعتقل المفرج عنه جاسم محمد أجويد، الذي أبلغ القاضي أثناء إحدى المحاكمات أنه أجبر على الاعتراف تحت التَّعذيب، لكن القاضي هدَّده بإعادته إلى الاستجوابات. واللافت هو قيام المحاكم البحرينية بمحاكمة القاصرين باعتماد نفس المعايير المعتمدة في محاكمات البالغين، في مخالفة صريحة لاتفاقية حقوق الطفل. ومن أبرز الأمثلة على ذلك، ما حصل مع المعتقل السيد محمد مصطفى محمد (التوبلاني) الذي حُكم عليه بالسجن 31 سنة رغم كونه قاصراً، ليتم تخفيفه لاحقاً إلى 26 سنة، والمعتقل حسن أحمد رضي محمّد (سرحان) الذي كان محكومًا بالسجن 31 سنة رغم صغر سنه.[2] علاوة على ذلك، تمنع السلطات البحرينية القاصرين من حقهم في إعادة محاكمتهم أمام المحكمة المختصة بهم بحسب القانون البحريني، ألا وهي محكمة العدالة الإصلاحية للطفل المنصوص عنها في قانون العدالة الإصلاحية للأطفال. وأحد الأمثلة على ذلك ما حصل مع المعتقل الطفل محمد علي عادل

[2] تم الإفراج عن حسن أحمد رضي محمّد (سرحان) بموجب عفو ملكي صادر في 8 أبريل 2024 شمل 1584 محكومًا.

مكي - المحكوم بالسجن 10 سنوات - الذي تم تهديده بالإعدام بعد مطالبته بحقه في إجراء إعادة محاكمة أمام محكمة العدالة الإصلاحية للطفل، إذ تفاجئ بوكيل النيابة العامة يقول له: "حكموك 10 سنوات، والمفترض أن حكمك إعدام!"[3]

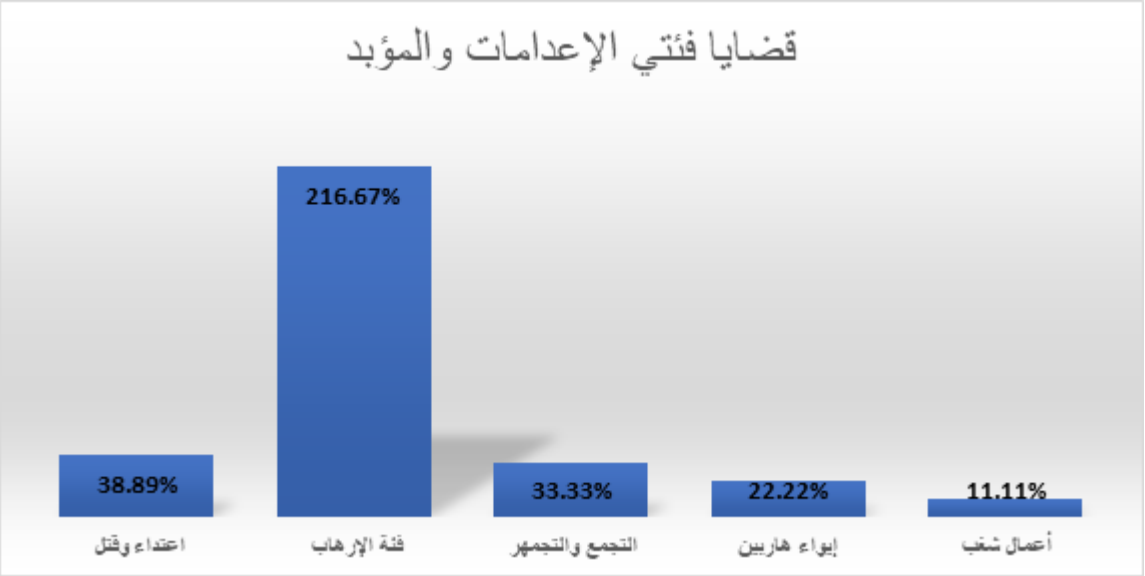

الجدول البياني رقم (6): قضايا فئتي الإعدام والمؤبد

العنوان الثالث: الانتهاكات داخل السجون

بعد صدور الحكم الأولي من المحكمة، تبدأ مرحلة جديدة من الانتهاكات على المعتقل أن يواجهها الآن من داخل سجن الحوض الجاف (للمحكومين دون 21 عامًا) أو من داخل سجن جو المركزي المكتظ. وأمرّ ما يواجهه هو الضرب والتعذيب مجددًا، حتى وإن كانت آثار وتبعات التعذيب السابق لم تندمل بعد. وتتنوع أساليب التعذيب التي يتعرض لها السجناء السياسيون بعد انتقالهم الى وراء القضبان لقضاء محكوميتهم، وقد رصدنا استخدام السلطات البحرينية لعدد منها من خلال:

أولًا: التعذيب الجسدي

يستمر التعذيب الجسدي بحق السجناء السياسيين بعد صدور الأحكام بحقهم. ويشمل ذلك الضرب المبرح والركل والدوس بالأرجل والسحل على الأرض، وهي كلها أساليب تستخدم لإجبار السجين على الخضوع لأوامر الضباط والتشفي منهم، والسكوت عن أي إجراءات لحرمانه من حقوقه أو انتهاكها.

يستقبل ضباط السجن عادة السجين الذي وصلهم للتو بعد صدور الحكم عليه، بسلسلة أنواع من التعذيب الجسدي والنفسي. السجين يتلقى كمية ضرب مبرحة على كامل أنحاء جسده بمختلف الوسائل تبدأ من الصفع والركل واللكم، ثم الضرب بالهراوات أو بالخراطيم المطاطية، إلى حلق رأسه بشكل مهين، وإجباره على القيام بوضعيات مهينة والسخرية منه، إلى نقله إلى غرفة باردة مع خفض درجة المكيف في الشتاء وتركه وحيدًا لعدة أيام. فضلا عن الإهانات التي ترافق التعذيب والتي تتركز على أساس مذهبي. وقد تشتد وطأة التعذيب وتنخفض بحسب القضية التي اتهم بها. ولا تنتهي سوء المعاملة مع

[3] في 9 أبريل 2024، تم إلحاق محمد علي عادل مكي مع 46 سجينًا آخرًا ببرنامج السجون المفتوحة بموجب مرسوم صادر عن الإدارة العامة لتنفيذ الأحكام والعقوبات البديلة.

مرور السنوات داخل القضبان الحديدية، بل تشتد بحسب إصرار السجناء على نيل حقوقهم أو نجاحهم بفضح الانتهاكات التي يتعرضون لها.

ونستعرض بعض الأمثلة التي تعكس النمط السائد من هذا التعذيب في السجن:

بعد صدور الحكم عليه في قضيّة ائتلاف 14 فبراير عام 2013، نُقل حسن أحمد رضي محمد (سرحان) إلى سجن جو حيث تعرّض للضرب المبرح ولمضايقات متكرّرة من قبل ضبّاط الأمن وانتهى به الأمر بكسر إحدى يديه. استمر التضييق مع حسن مما دفعه الى رفع الصوت عاليا والمطالبة بوقف إساءة معاملته ومعاملة زملائه، مما دفع ادارة السجن الى نقله هو ومجموعة من 13 سجينا سياسيا الى مبنى العزل عام 2022، وذلك عن طريق جرهم بالأصفاد التي قيدوهم بها بشكل متواصل. ثم لاحقا، أقدم أحد ضباط السجن في يناير2023 على لكم وركل حسن أحمد رضي محمّد (سرحان) ورشّ رذاذ الفلفل عليه والدوس على رقبته في انتهاك واضح للقانون الدّوليّ. وفي اليوم نفسه، تلقّت عائلة حسن اتّصالًا أفادها بتعيين يوم 4 يناير 2023 يومًا لزيارته. إلّا أنّها تلقّت اتّصالًا آخر عشيّة اليوم ذاته يعلمها بإلغاء الزيارة وذلك بسبب الضرب العنيف الّذي تعرّض له، وعند سؤالها عن السبّب قيل لها أنّه يعود لأسباب إداريّة.

تعرض حسين عبد الله محمد (جمعة) أيضًا للتعذيب بعد صدور الحكم بحقه ونقله إلى سجن الحوض الجاف، إذ أُجبره الضباط هناك على التجرد من ملابسه وقام بعض المسؤولون برميه بمختلف الأدوات وضربه، كما تعرّض للسجن الانفرادي.

في أعقاب الأحداث والأعمال الاحتجاجية التي اندلعت في سجن جو في العام 2015، أُصيب الناشط والمدافع عن حقوق الإنسان ناجي علي فتيل بإصاباتٍ عديدة، وجروحٍ في ظهره نتيجة التعذيب الذي تعرَض له. كما أُصيب بكسرٍ في السّاق والأنف، والعديدِ من الإصابات الأخرى. وبقي ناجي يتعرض للتعذيب الجسدي والنفسي بسبب نشاطه المستمر داخل سجن جو إلى حين الإفراج عنه بموجب العفو الملكي الصادر في 8 أبريل 2024، وقد عزل لمدة 6 أشهر وحرم من ممارسة شعائره الدينية.

وخلال وجوده في المبنى رقم 10 في سجن جو في عام 2015، اتُهم الشيخ زهير جاسم عباس (الشيخ زهير عاشور) بالمشاركة في أعمال الشغب خلال أحداث سجن جو في عام 2015، وتعرض للتعذيب المنهجي الجسدي منه والنفسي، وعلى إثره لم يتمكن حتى من التعرف على ابنته بعد زيارتها الأولى لشدة هذا التعذيب. وخلال احتُجاز الشيخ زهير في المبنى رقم 14 في سجن جو، كان يتعرض لسوء المعاملة وللضرب.

ثانيًا: التعذيب النفسي

يعاني المعتقلون بمختلف أعمارهم لأنواع شتى من التعذيب النفسي. ويشمل ذلك إجراءات عدة تهدف إلى كسر عزيمة المعتقل، واحباطه، والقضاء على أي أمل له. كما يستهدف هذا الأسلوب السجناء الذين يعترضون أو يرفضون الانتهاكات بحقهم، أو الذين يطالبون بحقوقهم. وبأخذ ذلك عدة أشكال أهمها: عزلهم في السجن الانفرادي أو في العزل بحيث ينقطعون عن العالم الخارجي لمدة طويلة. كما يشمل حرمانهم من الاتصال الهاتفي أو الفيديو، وقد تتراجع السلطات وتسمح به ولكن يبقى تحت المراقبة أو بوجود شرطي إلى جانب السجين. كما يحرمون من الزيارات الخاصة أو منحهم زيارات من وراء عازل زجاجي والتكلم عبر السماعات، فضلًا عن تعريض أهاليهم عند الزيارة إلى التفتيش القسري المهين وإجبارهم على الانتظار في طوابير طويلة خارج المبنى لساعات عدة تحت أشعة الشمس.

علاوة على ذلك، يمارس ضباط السجن قيودًا صارمة تهدف إلى عزل السجناء، بما في ذلك مصادرة المقتنيات، وتقييد الوصول إلى التلفزيون والإذاعة والكتب، حتى الصحف كانت تقتصر على الصحف الموالية للحكومة. كل هذه الأساليب تُنتهج لزيادة عزل وقطع السجناء عن العالم الخارجي.

ونذكر من بين القضايا، ما تعرض له الأستاذ حسن مشيمع من تدابير عقابيّة، تسببت في ضغط نفسيّ خانق. ونذكر ما تعرض له في مركز كانو الطبي، حيث اشتكى من الاستفزاز في المركز، وحصلت مشادة بينه وبين الشرطة في مارس 2022. بقيَ الأستاذ حسن في المركز لمراقبة وضعه الطبيّ، وقد استُخدمت إقامته المطوّلة كحجةٍ لعزله في المركز بعد أن

رفض الحكم البديل، عوضاً عن تزويده بالرعاية الطبيّة اللازمة، بالإضافة إلى حرمانه من حقّه في الاتّصال بأسرته. وكان الأستاذ حسن يُطالب بالعودة إلى سجن جو، واصفاً إقامته في المركز الطبيّ بالحبس الانفراديّ.

ومن الحقوق التي يطالب بها الدكتور عبدالجليل السنكيس خلال اضرابه عن الطعام المستمر منذ يوليو 2021، إعادة كتابه الذي تمت مصادرته بعدما عمل عليه لمدّة أربع سنوات، ويُركّزُ على الثقافة واللهجات البحرينيّة. بالإضافة إلى تسليم جواز سفره الجديد وهويته إلى عائلته، والسماح له بالاتصال بهم عبر مُكالمة فيديو، وإعطائه الأدوية التي وصفها له الأطباء المُتوفّرة خارج مُستشفى السلمانية ومركز كانو، وتسليمه صور التصوير بالرنين المغناطيسيّ التي أجراها في المستشفى العسكريّ، وتزويده بعكازات وزجاجة ماء دافئة لظهره، والسماح له بتلقي صور عائلته.

وخلال احتجازه في مبنى رقم 14 في سجن جو، تعرض الشيخ زهير جاسم عباس (الشيخ زهير عاشور) لسوء المعاملة وللضرب والحرمان من الطعام والرعاية الطبية والاستحمام مع مجموعة كبيرة من المعتقلين في السجن. وفي يوليو 2020، شارك الشيخ زهير في إضراب جماعي شارك فيه مئات السجناء في المبنيين 13 و 14، شملت مطالبهم توفير الرعاية الطبية والصحية المناسبة للسجناء، وإنهاء اعتماد سياسة التكبيل الشديد عند النقل إلى العيادة، وتوقيف التحرش بالسجناء أثناء المكالمات والزيارات، وتقديم لوازم النظافة الشخصية في المقصف والسماح للسجناء بممارسة الشعائر الدينية بحرية. وفي 9 أغسطس 2020، شارك الشيخ زهير في حملة إضرابٍ عن الطعام احتجاجًا على إهمال الإدارة وعلى حظر الشعائر الدينية قبل فترة عاشوراء. وفي اليوم التالي نُقل الشيخ زهير ومعه علي الوزير وناجي فتيل وصادق الغسرة ومحمد فخراوي ومحمد سرحان إلى المبنى 15 بتهمة "تحريض" النزلاء على الإضراب. تم وضع كل سجين في زنزانة مع 3 سجناء مهاجرين من ثقافاتٍ ولغاتٍ مختلفةٍ. كان هذا شكلاً من أشكال الانتقام من السجناء، وبهذا أصبحوا غير قادرين على أداء الشعائر الدينية في خلال شهر محرم. تم تقييد أرجلهم وأيديهم طوال الوقت، ومنعوا من الذهاب إلى الفناء أو شراء المنتجات في المقصف، وكانوا يتعرضون للإهانة باستمرار. كما صادر الضباط الكتب الدينية للشيخ زهير بما في ذلك الكتب التي كان يكتبها. تنقل عائلة الشيخ ما تعرض له في الحبس الانفرادي فتقول إنه: حُرم من النوم سبعة أيام، تقييد يديه وقدميه بسلاسل حديديةٍ طوال فترة الأيام السبعة، وتمرير الطعام إليه من خلال فتحة صغيرة أسفل باب الزنزانة، وتقدم له المياه مرتين فقط في اليوم . كما وتعرض بشكل متواصل للركل والضرب بخراطيم المياه، ومنع من تأدية الصلاة ومن قضاء حاجته في الحمام ومن الاستحمام وكان يتعرض للسب والتهديد بأنه سيعدم قريبًا. وبسبب هذه الانتهاكات وسوء المعاملة، بات الشيخ زهير غير قادر على التحرك بشكل طبيعي وتدهورت صحته نتيجة التعذيب.

ومن بين القضايا، نذكر قضية المعتقلين القاصرين السيد محمد مصطفى محمد (التوبلاني) وحسن أحمد رضي محمّد (سرحان)، واللذين كانا من ضمن 14 سجينًا تم نقلهم في 10 أغسطس 2022 إلى مبنى العزل، حيث تعرضوا للضرب والتعذيب والعديد من الانتهاكات. مُنعوا من التواجد خارج الزنزانة ومن الاتصال بعائلاتهم لوقت طويل. كانوا يعيشون تحت ضغط نفسي شديد ومضايقات ممنهجة منذ بداية احتجازهم في العزل وبعد ابعادهم عن العالم الخارجي. والجدير ذكره أن مبنى العزل هو إحدى مباني سجن جو حيث يوضع السجناء مع سجناء آخرين يختلفون عنهم في الثقافة واللّغة والدّين. ويعرّف السجناء هذه الممارسة بالعزل ويعتقدون أنّها إحدى التكتيكات الّتي تتبعها السلطات لعزل السجناء من دون وضعهم علنًا في زنزانات السّجن الانفرادي. حرم السّجناء الـ 14 في قسم العزل بشكل متقطّع من حقّهم في التواصل مع عائلاتهم وحقّهم في تلقّي الزيارات، وتمّ منعهم لـ 45 يومًا من الاتّصال بعائلاتهم بالرّغم من التّقدم بالشكاوى للأمانة العامة للتظلمات.

ثالثاً: التمييز على أساس المعتقد الديني

يعد التمييز على أساس الدين والمعتقد نمطًا سائدًا داخل سجون البحرين. ويشمل ذلك التضييق على المعتقلين وحرمانهم من الحق في ممارسة الشعائر الدينية، إضافة إلى إهانة المعتقدات والرموز الدينية، وصولًا إلى مصادرة الكتب الدينية وغيرها، ورصد فينا يلي أبرز ما يعتمد في هذا الإجراء:

- المنع من حرية العبادة
- المنع من ممارسة الشعائر الدّينيّة المختلفة
- التعرّض للتمييز بسبب الانتماء للطائفة الشيعية

- المنع قراءة الكتب الدينية المتعلّقة بالطائفة الشيعية، والمعاقبة في حال تم ذلك
- المنع من أداء صلاة الجماعة
- إغلاق مكان العبادة في مجمع السجن

رابعاً: الحرمان من العلاج

ويعد هذا الإجراء التعسفي انتهاكًا ممنهجًا تستخدمه إدارة السجن مع السجناء السياسيين للمزيد من الضغط والتضييق عليهم، ويتشارك فيه كافة المعتقلون وفي مقدمتهم المحكومون بالسجن لسنوات طويلة أو يقضون حكمًا بالسجن المؤبد. ونذكر بعض هذه القضايا التي تعرضت للحرمان من العلاج وتقييد حقها في الوصول إلى الأدوية والفحوصات الطبية اللازمة، على أن يتم التفصيل لاحقًا في هذا الانتهاك.

وقد أدت بالفعل سياسة الإهمال الطبي إلى وفيات داخل الزنازين وآخرهم ضحية الإهمال الطبي حسين خليل إبراهيم الذي توفي في 25 مارس الماضي نتيجة حرمانه من العلاج. من بين ذلك نذكر قضية المعتقل السياسي سيد كاظم عباس، الذي توفي بصورة مأساوية في فبراير 2020، بعد إصابته بسرطان مميت نتيجة الإهمال الطبي أثناء فترة اعتقاله في سجن جو بين عامي 2015 و2018. والمعتقل السياسي عباس مال الله، الذي عانى لمدة عامين من مشاكل في القلب، وقرحة في المعدة، ومشاكل في القولون دون أن يتلقى العلاج، وظل في سجنه من عام 2011 وحتى تاريخ وفاته في أبريل 2021.

ورغم ذلك تتواصل سياسة الإهمال الطبي بحق المحكومين بالإعدام أو السجن المؤبد. إذ يعانى محمد رمضان المحكوم بالإعدام لأشهر من آلام شديدة تبدأ من رقبته حيث شعر بورم، ثم انتشر الألم في وجهه دون أن تتحرك إدارة السجن، حيث تعرض للإهمال الصحي والتباطؤ في إخضاعه للتصوير بالأشعة السينية لتشخيص طبيعة الورم أو الغدة الموجودة بالرقبة. ومنذ تاريخ اعتقاله، تعرّض محمد عبد النّبي عبدالله (الخور)، المحكوم بالسجن مدى الحياة، للإهمال الطبي المتعمد. بدأت صحّة محمد في التدهور في يوليو 2020، حيث بدأ يعاني من ألم في المفاصل والأذنين، ولم يعد قادراً على القيام بأيّ عمل يتطلّب جهدًا محددًا. وتهدد سياسة الإهمال الطبي حياة محمّد حسن عبدالله (الرمل) المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة. ويعاني الرمل من آلام في المعدة وضعفًا عامًا في صحته وخروج الدم مع البراز ويحتاج نظارة بدلا من المكسورة، وقد خاض إضرابات متكررة عن الطعام احتجاجًا على إلغاء مواعيده الطبية ومن بين ذلك عملية كانت مقررة له في ديسمبر 2023.

كما يستخدم الإهمال الطبي كوسيلة عقاب بحق قادة المعارضة:

الأستاذ حسن مشيمع: يواجه قيودًا مُختلفة وحُرِم من حقوقه الأساسيّة بما في ذلك حقّه في الحصول على العلاج الصحيّ المُناسب. يُعاني الأستاذ حسن، الذي تعافى من مرضِ السرطان، من عدّة أمراضٍ مُزمنةٍ تشملُ ارتفاع ضغط الدمّ والسكري، وحُرم من إمكانية الحصول على الأدوية وإجراء الفحوصات المنتظمة لمدّةٍ طويلةٍ، بما في ذلك أدوية السكري وضغط الدمّ. باستمرار، ولم يتمّ تعديل المسكنات والأدوية الطبيّة وفقاً لاحتياجاته. وعلاوةً على ذلك، تستمرّ إدارة السجن في إلغاء مواعيده أظهرت فحوصاته الطبيّة ارتفاعاً شديداً في نسبة السكر في دمه وفي مستويات ضغط الدمّ، وضررًا غير محدّدٍ في كليَتيه ومعدته، وتورّمًا في عينه، ومشكلة في عضلة القلب، ومع ذلك، لم يتلق العلاج المطلوب. منذ ديسمبر الماضي، تشهد صحة الأستاذ مشيمع تدهورًا خطيرًا بعدما اقترب الفشل الكلوي الذي يعاني منه من مرحلته الأخيرة. وفي ظل منع إدارة السجن للسجلات الطبية، باتت حياته في خطر داهم بسبب حرمانه من العلاج.

الدكتور عبد الجليل السنكيس: عانى من آلام في كتفه الأيسر وفي ضلعه الأيسر بسبب الضرب الذي تعرّض له من قبل الضبّاط، كما أدّى هذا الضرب إلى تدهور متلازمة النفق الرسغي التي يُعاني منها لأنّه أُجبر على الوقوف على ساقه ويداه مرفوعتان ومُقيّدتان. منعته إدارة السجن من تلقي العلاج الطبيّ المُناسب، وشمل الإهمال الطبيّ مَنعه عن تلقيّ وصفاته الطبيّة التي تشملُ الأجهزة الطبيّة. في يوليو 2021، بدأ الدكتور عبد الجليل إضراباً عن الطّعام احتجاجاً على مُصادرة كتاب كان يعملُ عليه لمدّة أربع سنوات، يُركّزُ على الثقافة واللهجات البحرينيّة. ونتيجة الإضراب، عانى من الصُّداع ونوبات الدّوار وضيق في التنفُّس وانخفاض مستويات الأكسجين وفقدَ أكثر من 20 كيلوغراماً من وزنه، وانخفض مستوى السكر في دمه إلى 2 مليمول/لتر. في 8 يناير، صعد الدكتور السنكيس من خطوته الاحتجاجية، وأعلن الدخول في اضراب شامل عن الطعام (ما عدا الماء) بعد تعرض عائلته لسوء المعاملة أثناء زيارتهم له بمركز كانو، ووقوع مشادة كلامية مع إحدى

الشرطيات التي منعت أفراد عائلته من الاقتراب منه أو لمس يده أثناء الزيارة التي لا تتجاوز النصف ساعة. هذا التصعيد ينذر بما هو أسوأ على صحة الدكتور السنكيس في ظل تجاهل إدارة السجن وأجهزة الدولة المعنية لمطالبه.

عبد الهادي الخواجة: حُرم من العلاج الطبي المناسب، على الرغم من تدهور صحته. بالإضافة إلى ذلك، أدت الإضرابات المتعددة عن الطعام احتجاجا على سوء معاملته إلى فقدانه للوزن مما أدى إلى تدهور ظروفه الصحية. نتيجة للتعذيب والإهمال الطبي، يعاني عبد الهادي من آلام شديدة في الظهر بسبب الضرب، وبات لا يستطيع النوم لفترة طويلة بسبب الأوجاع. كما أصيب بالعديد من المضاعفات الصحية الأخرى بما في ذلك ضعف البصر، وقد حذره الطبيب من أن هذه الأعراض قد تؤدي به إلى العمى. في مارس 2023، تم منع الخواجة من عرضه على طبيب قلب مختص بعد تعرضه لعدم انتظام ضربات القلب، وهو ما استدعى نقله إلى المستشفى بسبب عارض صحي في القلب. وفي سبتمبر 2023 خاض إضرابًا عن الطعام بعد إلغاء إدارة السجن موعده مع طبيب العيون، وهو ما دفع عائلته إلى دق ناقوس الخطر من فقدانه البصر أو حتى وفاته في السجن.

الشيخ عبد الجليل رضي مكي (المقداد): الذي لا يزال يعاني من آلام في ساقه، أجبر بدوره على تحمل آلام الظهر ولم يتلق علاجًا جديًا أو تشخيصًا دقيقًا رغم المطالب المستمرة. ويعاني الشيخ عبد الجليل من صداع حاد ومستمر لم يتم علاجه أيضًا. يعاني الشيخ المقداد من آلام في قدمه منذ اعتقاله عام 2011 ولا يحصل على علاج. وفي نوفمبر 2022 أجري لح فحص نظر ولم يمنح نظارة طبية رغم دفعه ثمنها من ماله الخاص. وكان قد تعرض الشيخ لمحاولة اعتداء من قبل ضباط في سبتمبر 2022، بعد رفضه التوقيع على ورقة تزعم أنه يرفض تلقي العلاج وذلك عقب رفضه حضور موعد طبيب كان قد غاب الطبيب عنه. وفي أبريل 2023، تم حرمان من موعده المقرر له بالمستشفى ما اضطره للاعتصام في ساحة السجن رافعاً لافته يطالب فيها بالحق في العلاج.

الشيخ محمد حبيب المقداد: ويعاني من آلام شديدة في المعدة وكذلك صعوبة في تناول الطَّعام، حتى وصل الأمر إلى حد النَّقيؤ المستمر. كان الشيخ محمد في حاجة ماسة لإجراء عمليَّة جراحيَّة لفتق وجراحة القلب وفحص المسالك البوليَّة، لكن السلطات حرمته من تلقي العلاج، بحجة تفشي جائحة كوفيد-19. وبعد عامين من المعاناة، خضع أخيرًا لهذه العمليات. علاوة على ذلك، لا يزال الشيخ محمد أيضاً يعاني مضاعفات في رأسه وقدمه بسبب التَّعذيب، ولا يتلقى العلاج المناسب.

عبد الوهاب حسين إسماعيل: تفرض ادارة سجن جو قيودًا عليه رغم تقدم سنه وحاجته للاتكاء على العكاز للمشي، ودائمًا ما تلغي مواعيده الطبية في المستشفيات الخارجية، ما أدى إلى تدهور خطير في صحته. وبسبب القيود المفروضة عليه، حرم من علاج مشكلة العصب التي كان يعاني منها قبل دخوله السجن، وألغيت مواعيده لدى اختصاصي الكلى، على الرغم من تأثر كليتيه بسبب عدم انتظام السكر لديه. وبسبب عدم انتظام السكر لديه، يحتاج إلى أخذ أبر انسولين. كما توقف علاج أسنانه، الأمر الذي فاقم وضعه بشكل كبير.

خامساً: الانتهاكات المستمرة

إلى جانب ما ذكرناه من انتهاكات تمارس خلال مرحلة الاعتقال والتحقيق، تتواصل الإجراءات التعسفية بحق المعتقلين إلى ما بعد المحاكمة وصدور الأحكام. من بين ذلك، الانتهاكات المتواصلة، فيتعرض المعتقلون للتعذيب المستمر والتضييق والضرب والإهانة والحرمان من العلاج وغيرها من أساليب تنتهك حقوق المعتقلين الأساسية. ونستعرض على سبيل المثال لا الحصر بعض النماذج:

في ديسمبر 2018، تم نقل محمود سعيد عبد الله إلى السجن الانفرادي في مبنى العزل في مركز احتجاز الحوض الجاف الجديد لمدة تسعة أشهر تقريبًا أي حتى أغسطس 2019. حُرم محمود والمعتقلون في السجن الانفرادي من الخروج تحت أشعة الشمس باستثناء 15 دقيقة فقط بينما كانوا مقيدي الأيدي. وعانى محمود من العديد من المضايقات أثناء احتجازه مثل تفتيش الضباط في أغراضه الشخصية ومصادرة بعضها دون وجه حق.

في مايو 2019، أحالت السلطات صلاح سعيد صالح الحمّار مع سجينين آخرين إلى مبنى العزل في سجن جو دون تقديم أي تبرير حول هذه الإحالة. وفي 15 أغسطس 2019، شارك صلاح و14 سجينًا آخرين في إضراب عن الطعام احتجاجًا على ظروف السجن السيئة وعلى سياسة العزل. تدهور الوضع الصحي لصلاح خلال اضرابه عن اطعام وبدلا من تقديم نقله الى

العيادة، قامت السلطات في 28 أغسطس 2019، بنقله مع إثنين آخرين إلى الانفرادي، كرد فعل منها على الإضراب، واحتجزتهم بمعزل عن العالم الخارجي.

في 17 أبريل 2021 نفذت قوات مكافحة الشغب هجومًا على السجناء في مبنى 12 و13 و14 في سجن جو وأصيب عدد من المعتقلين خلال الهجوم، وذلك انتقامًا من السجناء الذين احتجوا على ظروف السجن السيئة واتخاذ تدابير عقابية ضد المعتقلين في المباني 12، 13 و14، بما في ذلك الحبس في زنزاناتهم 24 ساعة يوميًا ووقف المكالمات الهاتفية. وإضافةً إلى تعرضهم للضرب، أُفيد بأن عددًا من السجناء طُرحوا أرضًا على وجوههم مرارًا وتكرارًا. فقد أحد السجناء الوعي، وهو سيد علوي الوادعي، بعد أن أصيب بجرح عميق في الرأس، وقيل إنه نزف بشدة. وشوهد محتجز آخر يدعى سعيد عبد الإمام وهو يُنقل من قبل الشرطة. لم يتمكن أفراد عائلاتهم من الاتصال بهم وقد رفضت سلطات السجن الكشف عن أي معلومات عنهم أو عن أماكن وجودهم.

في 14 مايو 2023، تعرض عدد السجناء السياسيين المحكومين بالإعدام للاعتداء بالضرب كان من بينهم المحكومين بالإعدام، محمد رمضان وحسين موسى، ما أدى إلى وقوع إصابات وحروق بحسب إفادات سجناء، واقتيد محمد مع سجين آخر إلى جهة مجهولة خارج المبنى. تلك الحادثة وقعت بعد أن قام عناصر من حراس السجن بمداهمة المبنى بحجة التفتيش، وقاموا بتخريب مقتنيات السجناء، ولأن البعض احتج على تخريب مقتنياتهم، رد عليهم الحراس بالضرب العنيف. منذ الاعتداء الأخير هذا انقطعت أخبار محمد رمضان وانقطع الاتصال مع عائلته. لاحقًا، أخبر محمد زوجته أن من بين الانتهاكات التي تعرض لها: تقييده في ممر المد بطريقة الصلب لمدة ثلاث ساعات تقريبًا، رش الفلفل عليه وعلى السجناء الآخرين، الضرب، الاقتياد إلى السجن الانفرادي مع تقييد اليدين والرجلين بالسلاسل ليومين أو ثلاث، وضعه في غرفة شديدة البرودة.

انطلاقًا مما تقدّم ومن خلال رصدنا لمختلف الانتهاكات وتوثيقها ثم عرضها كسلسلة لقضايا ملفات الاضطهاد، جمعنا بعض الإجراءات التعسفية وغير القانونية التي يتعرض لها المعتقل في السجن في النقاط التالية أدناه:

- إلغاء المواعيد الطبية بدون تفسير
- وضع المعتقل في السجن الانفرادي لأيام
- السجن الانفرادي مع التقييد بالسلاسل
- وضع المعتقل مع سجناء جنائيين في قضايا خطرة وفي قضايا مخدرات
- وضع المعتقل مع أجانب لا يتشارك معهم الدين واللغة
- حرمان المعتقل من حقه في الاتصال
- تفتيش المعتقلين بطريقة مهينة
- تفتيش أغراضهم الشخصية بشكل عشوائي ومستفز مصادرة بعض أغراضهم الخاصة
- الضرب المبرح إلى حد كسر العظم
- معاقبة السجناء بحرمانهم من الزيارات العائلية
- وضع قيود على المعتقل بطريقة الصلب لساعات
- تقييد يدا ورجلا المعتقل بالسلاسل لساعات وأحيانًا لأيام
- تقييد المعتقل حتى وقت الصلاة
- وضع المعتقل في غرفة شديدة البرودة
- حرمان المعتقل من اللحاف والسرير أو الفراش (الماترس)
- رش الفلفل في وجوه المعتقلين

- منع المعتقل من الاستحمام وتغيير ملابسه لمدة طويلة تزيد عن أسبوعين
- تعرض المعتقلين لهجوم من قبل قوات مكافحة الشغب
- جرّ المعتقل إلى خارج الزنانة وضربه أمام زملائه
- الاحتجاز في زنزانة مكتظة بدون مساحة للنوم
- مراقبة المكالمات الهاتفية
- مراقبة الزيارات العائلية
- احتجازه في الزنزانة طوال اليوم، وقد يسمح له بالخروج من الزنزانة ساعة واحدة في اليوم

العنوان الرابع: رصد نمط من الانتهاكات بحسب الفئات

جولة سريعة داخل صفحات ملفات الاضطهاد الذي ينشر أبرز أنواع الانتهاكات، تقودنا تلقائيًا إلى التعرف على مختلف فئات من الضحايا البحرينيين الذين تعرضوا لهذه الانتهاكات والتي نستطيع تقسيمها وفق الفئات التالية:

1. فئة القادة ورموز المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان: ويندرج تحت هذه الفئة نمط من الانتهاكات الممنهجة الممارسة بحق قادة ورموز المعارضة البحرينية، والمدافعين عن حقوق الإنسان.
2. فئة الناشطات: ويندرج تحت هذه الفئة نمط الانتهاكات الممنهجة الممارسة بحق الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان.
3. فئة القاصرين: ويندرج تحت هذه الفئة نمط الانتهاكات الممنهجة الممارس بحق المعتقلين القصر.
4. فئة الإهمال الطبي: يندرج تحت هذه الفئة استخدام إدارة السجن للإهمال الطبي كوسيلة للعقاب الجماعي بحق السجناء السياسيين.
5. فئة الاستدعاءات المتكررة: ويندرج تحت هذه الفئة الانتهاكات التي تطال معتقلين أفرج عنهم ولكنهم لا يزالون عرضة للاستدعاء والمضايقة المستمرة.

1- فئة رموز المعارضة والمدافعين عن حقوق الإنسان

منذ انطلاق الحراك الثوري المطلبي في البحرين عام 2011، عمدت الحكومة البحرينية ممثلة بمختلف أجهزتها الأمنية والعسكرية، إلى قمع التحرك الشعبي المطالب بالإصلاح والديمقراطية. اعتمدت السلطات أسلوب الانتقام من مواطنيها، من خلال حملات الاعتقال والاستدعاء والتحقيق. وكان في مقدمة المستهدفين، قادة المعارضة ورموزها والمدافعون عن حقوق الإنسان، والذين تعرضوا لانتهاكات عدّة استهدفت دورهم ونشاطهم السلمي. فإلى جانب الاعتقال، تعرضوا للتعذيب والمحاكمات الجائرة، ولا يزال معظمهم عرضة للإجراءات التعسفية حتى اليوم.

ونشير الى بعض هذه الأسماء على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ عبدالجليل رضي مكي (المقداد)، الشيخ محمد حبيب المقداد، الأستاذ حسن مشيمع، الدكتور عبد الجليل السنكيس، المدافع عن حقوق الإنسان عبد الهادي الخواجة، الأستاذ عبدالوهاب حسين إسماعيل، الشيخ زهير جاسم عباس (الشيخ زهير عاشور)، والمدافع عن حقوق الإنسان ناجي فتيل.

يظهر من خلال التحليل، نمط ممنهج من الانتهاكات تعرض لها قادة المعارضة ورموزها، إذ يظهر تعرض 87.5% من هذه الفئة للضرب والتعذيب الشديدين، وتعرّض 50% منهم للحبس الانفرادي كسبيل للانتقام والعقاب، و37.5% للإخفاء القسري، و100% للإهانة والشتم والتعرّض للمعتقدات الدينية، و100% للإهمال الطبي بما يشمل منع الرعاية الصحية

وتأجيل المواعيد الطبية والحصول على الدواء، و37.5% للتهديد بتعذيب أحد أفراد العائلة بما يشمل التهديد بتعريضهم للاعتداء والاغتصاب، و62.5% من هذه الفئة تعرضوا للاعتداء الجنسي أو التهديد بالاغتصاب.

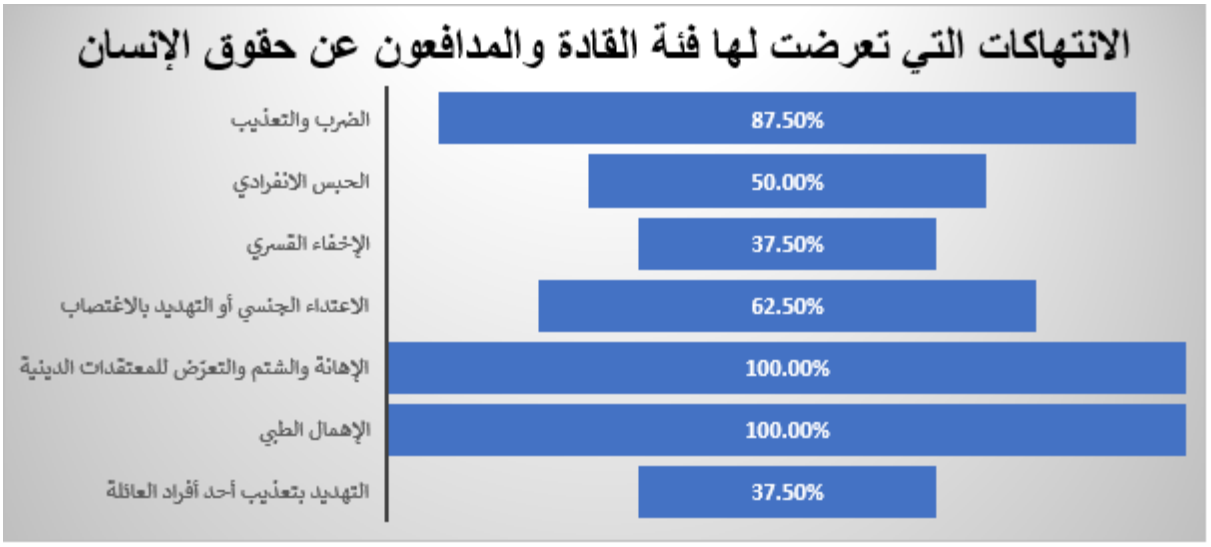

الجدول رقم (7): الانتهاكات التي طالت فئة القادة والمدافعون عن حقوق الإنسان

الشيخ عبدالجليل رضي مكي (المقداد): وهو رجل دين بحريني بارز يبلغ من العمر 62 عامًا، وناشط سياسي يقضي عقوبة بالسجن المؤبد في سجن جو منذ عام 2011. تعرض للإهمال الطبي المتعمد، وللتعذيب، ومن بين ذلك أنهم اعتدوا عليه جنسياً، وأهانوه وأسرتهُ وطائفته. كما تعرض للضرب وشُتم وأُجبر على الوقوف لفترات طويلة، أُلقي على الأرض وجُلد بحزام جلدي، سكب الماء عليه ووضع في السجن الانفرادي، بصق أحد الضباط في فمه وأجبره على البلع، عصّبت عيناه ولكم على رأسه، صودر لوح خشبي ينام عليه لتخفيف الألم الناجم عن التعذيب.

الشيخ محمد حبيب المقداد: وهو رجل دين وناشط اجتماعي بحريني – سويدي، يقضي عقوبة سجنه البالغة 68 عامًا في سجن جو. اعتقل أول مرة عام 2010، لانتقاده الحكومة البحرينية. ثم اعتقل عام 2011-، لانضمامه إلى مجموعة بحرين 13، وهي مجموعة من النشطاء كان لها دور في قيادة احتجاجات 2011.

تعرَّض للتَّعذيب وسوء المعاملة بما في ذلك: إخفاؤه قسرًا، تركه بالحبس الانفرادي لشهرين، تجريده من ملابسه وضربه على جميع أنحاء جسده، شتمه وأهانته ونقله إلى "سجن القلعة" تحت الأرض، تعليقه بالمقلوب وضربه على رجليه بالخراطيم لساعات، الاعتداء عليه جنسيًا، إجباره على الجلوس عاريًا، حرمانه من النوم، إجباره على الغرغرة ببوله، صعق جسده بالكامل وأعضائه التناسليَّة، بصق مسؤولو السجن في فمه وأرغموه على البلع، وأجبروه على تقبيل صور الملك وأحذيتهم. قُيّدت يداه وعصبت عيناه وتعرض للضرب، ولشدَّة التَّعذيب كان يفقد وعيه، ويرشه الضباط بالماء حتى يستيقظ، وعند سقوطه يرفعه الضباط ويضربونه إلى أن تسيل الدماء من جسده. ورغم الآلام، لم ينقل لتلقي العلاج وتركت آلام بطنه تتفاقم لسنوات.

الأستاذ حسن مشيمع: وهو أحد قادة المُعارضة وسجين سياسي بحريني، يبلغ من العمر 74 عاماً، ويقضي عقوبته بالسجن المؤبد في سجن جو منذ عام 2011، بعد اتّهامه بمحاولة الإطاحة بالحكومة إزاء دوره في المظاهرات المؤيّدة للديمقراطيّة. تعرّض لسوء المعاملة والتعذيب والإهمال الطبيّ من قبل السلطات منذ اعتقاله. استمرت إدارة السجن في إلغاء مواعيده الطبية من دون إبلاغه منعته السلطات من إجراء فحوصات التصوير المقطعيّ للانبعاثات البوزيترونية (PET) بشكلٍ منتظم، حرم من حقه في الحصول على الأدوية وإجراء الفحوصات المنتظمة لمدّةٍ طويلةٍ. ومع ذلك، لا يحصلُ على أدوية السكري وضغط الدمّ باستمرار، ولم يتمّ تعديل المسكنات والأدوية الطبيّة وفقًا لاحتياجاته، كما لم يُسمح له ولا لعائلته برؤية

سجلاته الطبيّة، ونتيجة لذلك يُعاني من ضررٍ غير محدّدٍ في كليَتيه ومعدته، وتورّمٍ في عينه، ومشكلةٍ في عضلة القلب. صرح في أحد اتصالاته بأنه يتعرض للموت البطيء بسبب ما يتعرض له من إهمالٍ وحرمان من العلاج الضروري. عام 2021، رفض عرضًا بالعقوبة البديلة من قبل السلطات مقابل صمته والتنازل وبالتالي لا يزال يقضي عقوبته بالسجن المؤبد.

الدكتور عبد الجليل السنكيس: وهو مدافع بارز في مجال حقوق الإنسان وكان أستاذًا جامعيًا ومهندسًا أيضًا. يقضي عقوبته بالسجن المؤبد في سجن جو منذ عام 2011. تمّ اعتقاله وتعذيبه من قبل ضباط الأمن بعد قيادته ومُشاركته في الاحتجاجات المؤيدة للديمقراطيّة عام 2011 عن عمرٍ يُناهزُ 49 عامًا. أدى الإهمال الطبي الذي عانى منه على مرّ السنين الى تدهور وضعه الصحيّ. تعرضّ للتعذيب الجسديّ والنفسيّ وهو معصوب العينَيْن ومُكبّل اليدَيْن، جرّوه وهو في ملابسه الداخليّة ومن دون نظارته مُمسكين به تحت تهديد السلاح، وضربوه على رأسه بقبضاتهم وعُصيِّهم واعتدوا عليه جنسيًا، وهددوه باغتصاب ابنته أو امرأته. أجبره الضباط من خلال توجيه المسدس على رأسه على لعق أحذيتهم والوقوف لفتراتٍ طويلةٍ، وكانوا يُجبرونه على الوقوف من دون الاستعانة بعكّازاته ويركلونه على ساقه السليمة حتى يسقُط أرضًا. تمّ وضعه في الحبس الانفراديّ لمدّة شهرين. لم تَسمح السلطات باستبدال حشوات عكازَيْه إلا بعد الكثير من حملات المناصرة الدوليّة. كما تدهور بصره بعد حرمانه من نظاراته.

ومازالت معاناته مستمرة في مركز كانو الطبي، مع اضرابه عن الطعام الذي امتد للعام الثاني على التوالي من دون أي تجاوب من قبل السلطات. أضرب الدكتور السنكيس عن الطعام بسبب سوء معاملة إدارة السجن ورفضها تسليم بحثه التاريخي الذي عمل عليه لمدة أربع سنوات إلى عائلته.

عبد الهادي الخواجة: وهو ناشط ومدافع بحريني دانماركي بارز في مجال حقوق الإنسان، يقضي عقوبة السجن المؤبد في سجن جو منذ عام 2011. كان يبلغ من العمر 50 عامًا عند اعتقاله، تعرض للتعذيب الشديد ثم حوكم بسبب نشاطه في مجال حقوق الإنسان وانتقاده للحكومة. جره مسؤولو السجن من رقبته وألحقوا به العديد من الإصابات، تاركين وراءهم أثرًا من الدماء، كما تلقى ضربة قوية في وجهه كسرت فكه، وعصبت عيناه. تعرض للتعذيب النفسي وهدده أفراد الأمن بالاعتداء الجنسي والإعدام. وتعرض للعزل، بما في ذلك مصادرة المقتنيات، وتقييد الوصول إلى التلفزيون والإذاعة والكتب.

تعرض للإهمال الطبي المتعمد، ونتيجة التعذيب، يعاني من آلام شديدة في الظهر بسبب الضرب، وبات لا يستطيع النوم بسبب الأوجاع. كما أصيب بالعديد من المضاعفات الصحية بما في ذلك ضعف البصر، وحذره الطبيب من أن هذه الأعراض قد تؤدي به إلى العمى.

في أغسطس 2023، انضم الخواجة إلى حوالي 800 معتقل آخرين، في إضراب عن الطعام احتجاجًا على ظروف الاحتجاز المزرية والحرمان من الرعاية الصحية. توقف عبدالهادي عن تناول الطعام في 9 أغسطس وذلك للاحتجاج على استمرار احتجازه التعسفي وحرمانه من سبل الحصول على الرعاية الطبية. وفي 11 أغسطس، تعرَّض لاضطراب شديد في ضربات قلبه ونُقِل إلى المستشفى العسكري حيث أُودِع في وحدة العناية الفائقة. وبعد مرور ساعتين على حقنه بأدوية عبر الوريد، استقرت ضربات قلبه وأُعيد إلى زنزانته في السجن، حيث استأنف إضرابه عن الطعام.

عبدالوهاب حسين إسماعيل: أحد قادة المعارضة يبلغ من العمر 69 عاماً، وهو عضو في مجموعة أطلق عليها "البحرين ثلاثة عشر" وهي مجموعة تضمّ ثلاثة عشر من القادة الدينيين، وقادة المعارضة السياسية، والمدافعين عن حقوق الإنسان الذين اعتقلوا في مارس 2011، لقيادتهم احتجاجات سلميّة مؤيدة للديمقراطية في فبراير 2011. يقضي حكمًا بالسجن المؤبد في سجن جو. تعرض للإخفاء القسري، وللتعذيب أثناء استجوابه حيث ضربوه بقوة وركلوه، بصقوا في فمه، وأجبروه على الوقوف لوقت طويل ووضعوه في مياه باردة إضافة إلى أنواع تعذيب أخرى. لم تسمح السلطات البحرينية للأطباء بفحصه للكشف عن أدلة التعذيب، ولم تُوفَّر بدورها العلاج المناسب للرعاية وحرمته من الزيارات العائلية. اشترط إدارة السجن تقييده بالأغلال لذهابه للمشفى، وحرمته من تلقي العلاج لمشكلة العصب والأسنان وألغيت مواعيده لدى اختصاصي الكلى.

الشيخ زهير جاسم عباس (الشيخ زهير عاشور): المعروف أيضًا باسم الشيخ زهير عاشور، رجل دين شيعي معارض وأستاذ في حوزة للدراسات الإسلامية. اعتقل في 18 يوليو 2013، وهو لا يزال محتجزاً في سجن جو يمضي حكمه بالمؤبد. تعرض للتعذيب، ومن بين أساليب التعذيب أنه تعرض للضرب المبرح بخراطيم المياه والصعق بالكهرباء حتى الإغماء، والإجبار على الوقوف بشكل متواصل، والحرمان من النوم لعدة أيام. كما تعرض للإهانة والشتم والتهديد بالتعذيب إن لم يوقع على الاتهامات الجاهزة وهو معصوب العينين. بعد نقله الى سجن جو تعرض للمزيد من التعذيب والحرمان من

العلاج ولمختلف أشكال التضييق انتقامًا لمواقفه ونشاطاته المطالبة بالحقوق في السجن. كذلك تعرض للإخفاء القسري من 7 يوليو 2020 إلى 17 يناير 2021.

ناجي فتيل: وهو مدافع عن حقوق الإنسان ومدوّنٌ وناشط في الحراك ورئيس جمعية شباب البحرين لحقوق الإنسان. تمّ اعتقال فتيل عام 2013. تعرض للتعذيب والمعاملة السيئة بما في ذلك: تعرضه للصعق الكهربائي، الضرب المبرح في كافة أنحاء جسده حتى بات يعاني من كسر في الساق والأنف وضعف في السمع وغيرها من الإصابات، الحرمان من الطعام والنوم، التهديد بالاغتصاب، الصدمات الكهربائية في أعضائه التناسلية، محاولات إغراقه، الإهانات اللفظية، والتهديد بنشر صور خاصة لزوجته. تم وضعه في الحبس الانفرادي، كما حُرم من أداء الصلاة.[4]

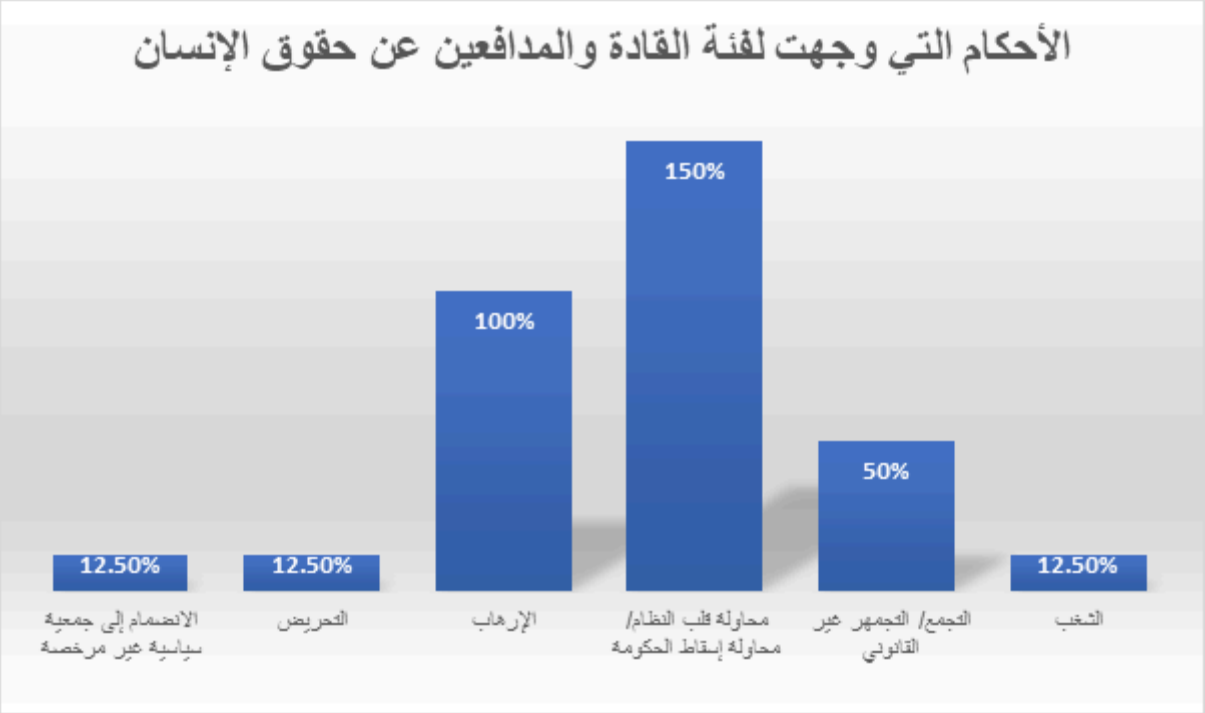

الجدول رقم (8): القضايا التي حكم بها فئة القادة والمدافعين عن حقوق الإنسان

2- فئة الناشطات

ما ميّز الحراك المطلبي السلمي الذي انطلق في البحرين عام 2011، أنه كان جامعًا لمختلف الشرائح الاجتماعية. وكانت فيه المرأة إلى جانب الرجل في المطالبة بالحقوق الأساسية المشروعة. وقد برز اسم عدد من الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان في هذا الشأن، وقد وثّقت منظمة أمريكيون من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين قضايا عدد منهم. في التحليل الكمي والنوعي للبيانات، يظهر نمط موحّد من الانتهاكات الذي تعرضت له الناشطات الحقوقيات البحرينيات. إذ من 7 قضايا تم اختيارها ضمن العينة، كانت النسبة 100% لعدد الناشطات اللواتي تعرضن لاعتداء جنسي خلال تواجدهن في السجن، فيما كانت النسبة 71.429% لعدد النساء اللواتي تعرضن للتعذيب. يضاف ذلك إلى أنواع مختلفة من سوء المعاملة منها: الحبس الانفرادي، الوقوف الاجباري، الحبس في غرف مظلمة أو باردة، الوقوف بطريقة مؤلمة لعدة ساعات.

[4] تم الإفراج عن ناجي فتيل بموجب عفو ملكي صادر في 8 أبريل 2024 شمل 1584 محكومًا.

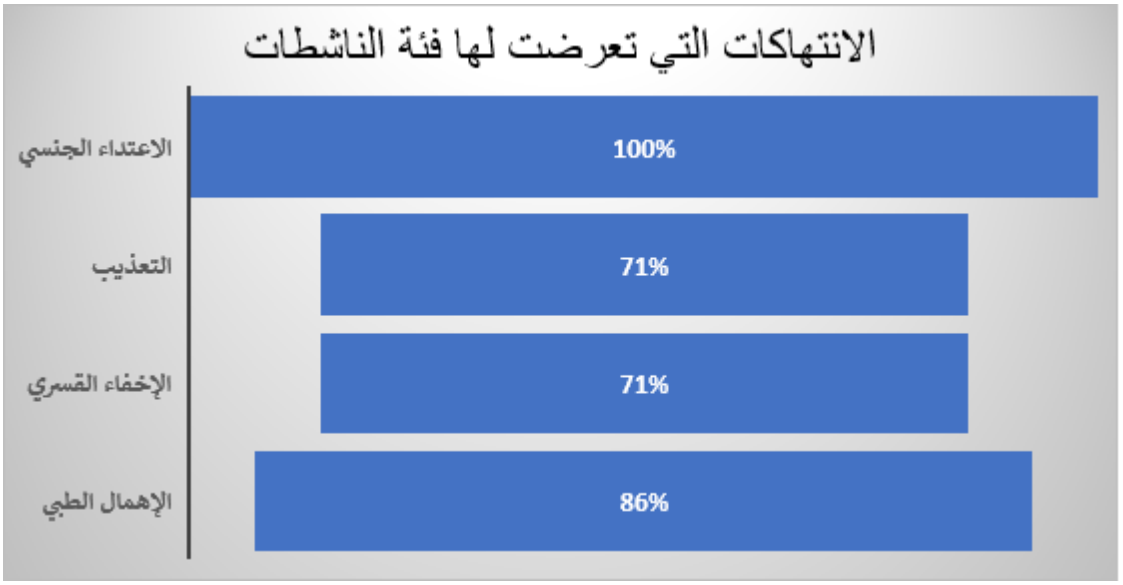

الجدول رقم (9): الانتهاكات التي طالت فئة الناشطات

من بين هذه القضايا، نذكر ما تعرضت الناشطة في مجال حقوق الإنسان ابتسام الصائغ من اعتداء جنسي خلال التحقيق في مجمع المحرق بعد رفضها العمل كمخبرة، إذ تم تعريتها وتصويرها وضربها بقوة. وكذلك تعرضت الناشطة نجاح يوسف للاعتداء الجنسي خلال التحقيق نفسه. وتبرز من بين ضحايا التعذيب أيضًا، قضية الناشطة الحقوقية مدينة علي، التي تعرضت مع زميلتها في الزنزانة هاجر منصور، لاعتداءات جسدية وجنسية. وتقول مدينة: "ضربوني في جميع أنحاء جسدي وضربوا رأسي بالحائط حتى أصبت بكدمات خطيرة لا تزال آثارها موجودة عند لمس جبهتي، وقد لكم رئيس السجن ظهري فبقي الألم لأيام عدة.

من ضمن هذه الانتهاكات، يبرز السجن الانفرادي كإحدى وسائل الانتقام من النشاطات. ويبرز في هذا الشأن تعرّض المعتقلة زكية عيسى البربوري، إذ احتجزت زكية في الحبس الانفرادي لمدة 28 يومًا. وتبرز من ضمن الانتهاكات الممنهجة، الإخفاء القسري الذي تعرّضت له زكية لمدة تزيد عن ثلاثة أسابيع، وهو يعدّ أسلوب انتقام سائد في سجون البحرين. وقد بلغت نسبة المعتقلات اللواتي تعرضن للإخفاء ما نسبته 71.429%، من مجمل قضايا ملفات الاضطهاد.

تجاوز عدد النساء اللواتي زجّ بهنّ في المعتقلات على خلفية نشاطهن السياسي أو الحقوقي حوالي 300 امرأة، وقد صدرت بحق بعضهن أحكام جائرة بالسجن خمس سنوات. خلال هذه السنوات، عانين الأمرّين جراء ظروف السجن القاسية، بما في ذلك الحرمان من الرعاية الصحية والتقييد المفروض على كل من الزيارات العائلية والأوقات المسموح بقضائها خارج الزنزانات، إضافة إلى التهديدات وعمليات التفتيش "المهينة" التي تعرضن لها. وعن هذا تقول السيدة علي: "كان ثمة حادث واحد تم تفتيشي فيه خلال زيارة عائلتي. طُلب مني خلع كل ملابسي وكان الأمر مهينًا جدًا، لقد كان السجن تجربة مؤلمة للغاية".

وتمتد هذه الانتهاكات على جميع نواحي حقوق المعتقلات، فيتم تقييد حقهن بلقاء عوائلهن، ويفصل بين الأمّهات وأطفالهن بحاجز زجاجي، كما تحرمن من زيارات الأقارب. ومن يزيد من عزلتهن ووحدتهن، ساعات السجن الطويلة التي تصل إلى 23 ساعة في اليوم. فضلا عن ذلك، تحرم المعتقلات من حقوق أخرى كالمشاركة في الطقوس الدينية وممارسة حرية العبادة، والحرمان من الدراسة، كحالة فاطمة داوود جمعة، الطالبة البالغة من العمر 19 عامًا، والتي تعرضت للاعتقال والإخفاء القسري 28 يومًا، ما تسبب بغيابها عن امتحانات نهاية العام.

ولكن من بين الأخطر في هذه الانتهاكات، هو سياسة الإهمال الطبي المتعمّدة التي أودت بحياة عدد من السجناء السياسيين، وتهدد حياة آخرين يعانون من أمراض مزمنة. وقد عانت السجينات السياسيات من هذه الإجراء التعسفي، فحرمن من تلقي العلاج، مما فاقم معاناة عدد من المعتقلات اللواتي تعانين من أمراض مزمنة. ومن بين هذه القضايا نذكر قضية المعتقلة

السابقة فاتن ناصر، التي تعاني من داء السكري واضطرابات في ضغط الدم. أما المعتقلتين هاجر منصور ومدينة علي، فقد عانتا من آلام مبرحة جراء التعذيب الذي تعرّضت له. وقد عانت هاجر من وضع صحي متردٍ جراء معاناتها من ورم في الصدر. وأضيف إلى هذه الأوجاع إصابتها جراء الضرب الذي تعرّضت له بكدمات في جميع أنحاء جسدها. أما مدينة، فقد أصيبت بنزيف رحمي استمر لأكثر من شهر، وحرمت من تلقي العلاج.

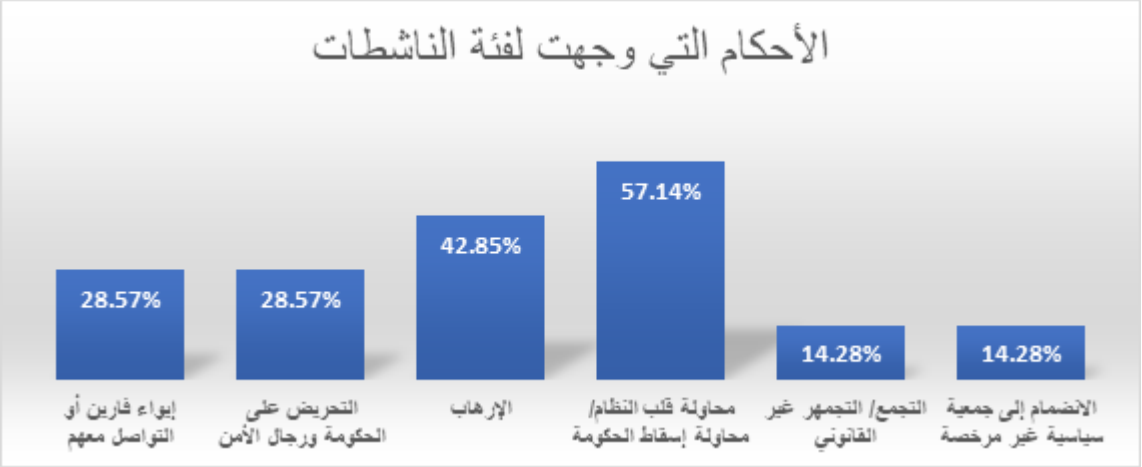

الجدول رقم (10): القضايا التي حكم بها فئة الناشطات

3- فئة القاصرين

لم تفرّق حكومة البحرين بين مسن وشاب وقاصر في انتهاكاتها. وقد تعرض القصر لانتهاكات واسعة مشابهة للتي تعرض لها باقي السجناء السياسيون. ورغم صغر سنهم، واجه هؤلاء الأطفال أنواع التعذيب المختلفة منذ لحظة الاعتقال. تظهر العينة التي تم اختيارها تعرض 90% من المعتقلين القصر للتعذيب، و80% للإخفاء القسري، فيما بلغت نسبة تعرض القصر للسجن الانفرادي 50%. تظهر هذه النسب حجم الانتهاكات التي يكابدها أطفال من المفترض أن يكونوا خلف مقاعد الدراسة.

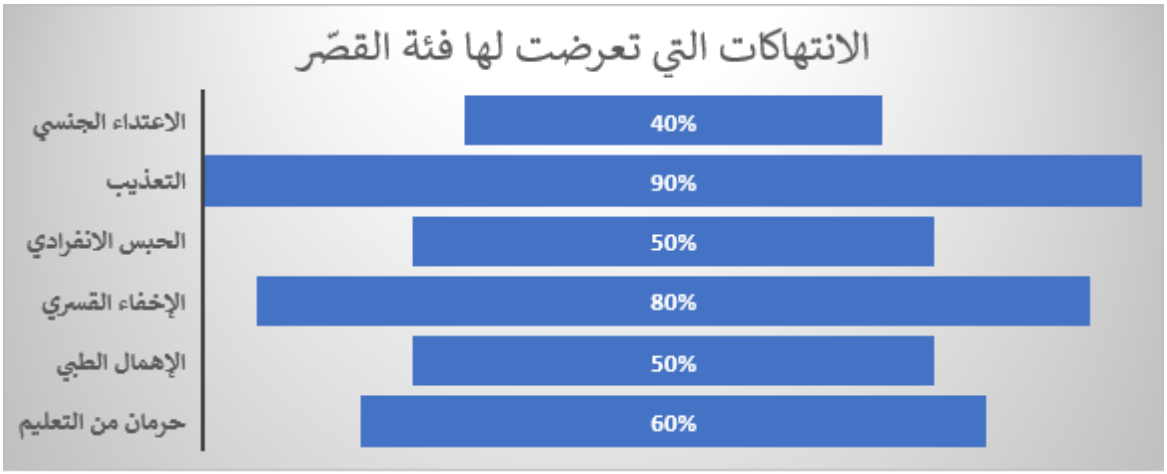

الجدول رقم (11): الانتهاكات التي طالت فئة القصّر

ومن ضمن العينة المختارة، نذكر على سبيل المثال ما تعرض له علي حسين الطريفي، الذي اعتقل بعمر 18 عامًا، وهو لاعب سابق في نادي بني جمرة لكرة الطائرة. تعرض للاعتقال بشكل متكرر، تعرّض علي للتعذيب، الإخفاء القسري، السجن الانفرادي، الإهانة على أساس المذهب، الحرمان من ممارسة شعائره الدينية، الانتقام، الابتزاز، والحرمان من الاتصال بعائلته قبل أن يحكم عليه بالسجن عشر سنوات في نوفمبر 2020. وكذلك المعتقل مجتبى عبد الحسين علي أحمد الذي كان طالبًا في المدرسة الثانوية يبلغ من العمر 16 عامًا عندما تم القبض عليه في أغسطس 2019 بشكل تعسفي. تعرض مجتبى للتعذيب بوحشية ووضعوه في الحبس الانفرادي لمدة ثمانية أيام. قاموا بضربه وركله بشدة في جميع أنحاء جسده، وخاصة في المناطق الحساسة، وجردوه من ملابسه، وتحرشوا به جنسيًا. كما تعرض للاختفاء القسري والحبس الانفرادي، وحُرم من حقه في إعادة محاكمة عادلة أمام محكمة العدالة الإصلاحية للطفل، وهو يقضي حكمًا بالسجن لمدة 18 عامًا و7 أشهر. أما المعتقل السيد محمد مصطفى محمد التوبلاني، فكان عمره 16 عامًا عندما بدأت ملاحقته أمنيًا، وهو نتيجة التعذيب الذي تعرض له لم يكن يقوَ على التحرك وكانت آثار الكدمات والضرب ظاهرة على جسده. والمعتقلون الثلاثة، أخفوا قسرًا، بمعزل عن العالم الخارجي، لمدّة تتراوح بين اليومين والعشرة أيّام. كما تعرّض كل من علي حسين الطريفي ومجتبى عبدالحسين أحمد للسجن الانفرادي في مبنى العزل التابع لسجن الحوض الجاف المخصص لصغار المحكومين.

في 17 سبتمبر الماضي بدأ 28 معتقلًا بحرينيًا من صغار المحكومين إضرابًا عن الطعام، احتجاجًا على تواصل الانتهاكات المرتكبة بحقهم وحرمانهم من أبسط الحقوق الإنسانية، بما في ذلك الحق في التعليم والرعاية الطبية الزيارات العائلية، وغيرها. لم يكن هذا الإضراب الجماعي إلى تواصلًا لسلسلة إضرابات فردية خاضها المعتقلون، من بينهم، علي عيسى جاسم، الذي خاض عدة إضرابات عن الطعام، من ضمنهم إضرابين في شهر واحد، احتجاجًا على حرمانه من الحق في التعليم. ومحمد جعفر علي (الشمالي)، الذي أفادت عائلته أنه رغم دفعها رسوم التعليم لإدارة السجن كل عام، منع من الالتحاق بالجامعة بحجة أن إدارة السجن اختارت عددًا محددًا من الطلاب. وكذلك المعتقل جميل محمد عبدالأمير، الذي أضرب عن الطعام احتجاجًا على سوء المعاملة وحرمانه من الدراسة وممارسة الرياضة ومعاناته من الإهمال الصحي وضعف جودة الطعام.

أما الحق في الرعاية الطبية، فتعد إحدى أبرز الانتهاكات الممارسة بحقهم، وإحدى المطالب التي نادى بها صغار المحكومين. ومن بين ذلك، الإضراب الذي خاضه ستة من صغار المحكومين في 17 يونيو 2023، احتجاجًا على حرمانهم من الرعاية الصحية لمرض الجرب بسبب فشل إدارة السجن في تأمين أدوات النظافة. يضاف إلى ذلك، المعاناة الناجمة عن تعرض المعتقلين للتعذيب، كحالة حيدر إبراهيم ملا حسن، الذي اعتقل بعمر الـ16 عامًا وحكم بالسجن 23 سنة في ثلاث قضايا مختلفة، وبات يعاني نتيجة التعذيب والإهمال الطبي، من مشاكل تنفسية وصداع دائم وفقدان في السمع في إحدى أذنيه وآلام في المعدة إلى حد أنه بات يتقيأ ويتبرز دمًا.

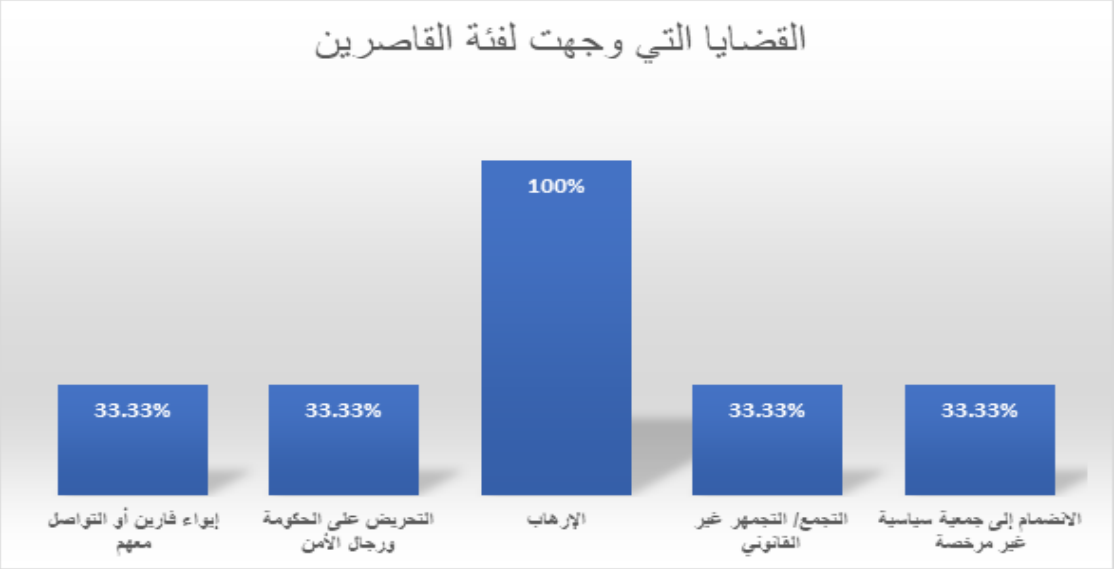

الجدول رقم (12): القضايا التي وجهت لفئة القاصرين

4- فئة الإهمال الطبي

كما بات واضحًا من خلال ما تم استعراضه من أمثلة فإن الإهمال الطبي بات يمثل إحدى وسائل الانتقام المعتمدة من قبل سلطات البحرين، ويتحمل مسؤولية ذلك في ظل فشل الرقابة والمحاسبة، أجهزة مختلفة من بينها وزارة الداخلية، النيابة العامة، الأمانة العامة للتظلمات، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.

وخلال عملنا على حصاد ملفات الاضطهاد رصدنا استخدام سياسة الحرمان من العلاج كأسلوب انتقامي ضد السجناء السياسيين كافة، بمختلف فئاتهم وأعمارهم. وتتضمن هذه السياسة، الحرمان من الفحوصات، الحرمان من المواعيد الطبية، الحرمان من العلاج، الحرمان من الدواء، وغيرها من الإجراءات العقابية التعسفية. وهذه السياسة تقسم بدورها على الفئات التالية:

1- فئة لم تكن تعاني أي مشاكل صحية قبل الاعتقال. وهي تعرضت لإصابة خلال الاعتقال، أو خلال مرحلة التحقيق، أو نتيجة الأوضاع الصحية المزرية داخل المعتقلات.

2- فئة كانت تعاني من مشكلة صحية، لكنها تفاقمت بسبب الإهمال الصحي.

3- فئة تعاني من أمراض مزمنة وتحتاج إلى عناية مستمرة ومتابعة دقيقة لوضعها الصحي لما في ذلك من أثر مباشر يهدد حياة المعتقل.

أسفرت سياسة الإهمال الطبي عن تأزم الأوضاع الصحية للسجناء السياسيين، حتى بات مطلب الرعاية الصحية والحق في العلاج بندًا أسياسيًا مع كل احتجاج يقوم به المعتقلون وأهاليهم. وقد أدى هذا العقاب الجماعي بالفعل إلى تأزم أوضاع عدد من المعتقلين صحيًا، حتى وصل الأمر إلى تسجيل 10 وفيات داخل السجون كان من أبرزهم سيد كاظم عباس وعباس مال الله وحسين خليل ابراهيم. سيد كاظم توفي بعد أن أفرجت السلطات بسبب التدهور الصحي الشديد الذي وصل إليه، أما عباس مال الله فقد توفي في السجن جراء أزمة قلبية، بعد أن كان يعاني من إهمال طبي متعمد ورفض من إدارة السجن لمطالبه بالعلاج على مدى السنوات العشر التي قضاها في السجن.

أما في تفاصيل لقضية المعتقل السياسي سيد كاظم عباس، الذي توفي بصورة مأساوية في فبراير 2020، بعد إصابته بسرطان مميت نتيجة الإهمال الطبي أثناء فترة اعتقاله في سجن جو بين عامي 2015 و2018. فقد عانى سيد كاظم من ورم في دماغه على الرغم من الدعوات الكثيرة لتوفير العلاج الطبي الكافي له.

بدأت فصول معاناة سيد كاظم خلال وجوده في سجن جو، مع ظهور انتفاخ غير طبيعي في أنفه ووجهه تزامنًا مع صداع شديد، وعدم القدرة على الوقوف، وعدم القدرة على تحمل أي نوع من الروائح. ورغم العوارض البارزة من الغثيان والدوار والتقيؤ المستمر وآلام المعدة والظهر والأنف والتهابات المسالك البولية، فضلا عن خسارته حوالي ربع وزنه في شهر مايو 2018، إلا أن إدارة السجن لم تأخذ هذه العوارض على محمل الجد فكانت لا تقدم له العلاج، وإن فعلت لا يكون شاملًا أو دقيقًا لتشخيص حالته وتقديم العلاج المناسب والضروري. إذ تم نقله إلى قسم أمراض الأمعاء واستخدم الأطباء المسكنات وقطرات الحقن الوريدي لعلاج أعراضه، إلّا أنّ هذه الأدوية قد عرّضته للإصابة بالهلوسة، وظهرت عليه علامات ضعف الذاكرة، مع نقص التركيز وعدم القدرة على القراءة عن بعد أكثر من متر.

في يونيو 2018، سقط سيد كاظم في السجن وأغمي عليه، فتم تحويله إلى المستشفى العسكري بصورة مستعجلة وأخضع لصورة أشعة رنين مغناطيسي ليتأكد إصابته بورم في الدماغ وتم على إثر ذلك إجراء عملية مستعجلة له. تم وضع أنبوب لتصريف السوائل من الرأس وللتخفيف من الضغط الموجود في رأسه، وأُدخل مرة أخرى لغرفه العمليات لتغيير الأنبوب تجنبًا من تفشّي الالتهابات. بتاريخ 2 يوليو أجريت عملية استئصال الورم. لكن بعد العملية، أصيب سيد كاظم بضعف شديد في نظره وفقد القدرة على التمييز بين الأشخاص. لم تقدم إدارة السجن العلاج الكافي لسيد كاظم، وهو ما أسفر عن وفاته، ليسجل فصلا جديدا من فصول الانتهاكات المنهجية التي أودت بحياة عدد من السجناء السياسيين.

تهدد سياسة الإهمال الطبي حياة محمّد حسن عبدالله (الرمل) المحكوم عليه بالسجن مدى الحياة بعد اعتقاله في نوفمبر 2015، وتشكل قضيته مثالًا بارزًا على استخدام إدارة السجن سياسة الانتقام من السجناء السياسيين من خلال حرمانهم من العلاج. كان محمد يعاني من مشاكل في المعدة وقد تدهورت حالته بسبب نقص الحبوب والحرمان من إجراء الفحص. منذ اعتقاله عام 2015، ساءت حالة محمّد، البالغ من العمر الآن 61 عامًا، إلى مرحلة التقيّؤ دمًا. تم نقله إلى مستشفى السلمانية، حيث مكث من 16 نوفمبر 2020 حتى 22 نوفمبر 2020، ولم يعرض على أخصّائي لتشخيص حالته. يعاني الرمل من آلام في المعدة ويحتاج نظارة بدلا من المكسورة، وقد خاض إضرابات متكررة عن الطعام احتجاجًا على إلغاء مواعيده الطبية ومن بين ذلك عملية كانت مقررة له في ديسمبر 2023. كما لم يسلم الرمل من الاعتداء المتكررة من ضباط السجن عليه، ما أدى إلى مقاطعته في إحدى المرات لمواعيده الطبية احتجاجًا على تعرضه للضرب من قبل الضباط المكلفين بحمايته خلال نقله للمشفى.

ومنذ تاريخ اعتقاله، تعرّض محمد عبد النّبي عبدالله (الخور)، المحكوم بالسجن مدى الحياة، للإهمال الطبي المتعمد. بدأت صحّة محمد في التدهور في يوليو 2020، حيث بدأ يعاني من ألم في المفاصل والأذنين، ولم يعد قادراً على القيام بأيّ عمل يتطلّب جهدًا محددًا. لكنه لم يتلقّ العلاج، ولم يُنقل إلى المستشفى، ولم يقدّم إلى طبيب متخصّص، بل لجأت إدارة السّجن فقط إلى وصف بعض مسكّنات الألم له في العيادات. في يناير 2021، بدأ إضرابًا مفتوحًا عن الطّعام بسبب مماطلة إدارة السّجن في توفير العلاج الطّبّي المناسب له، وعندما أوشك على الموت بعد هبوط مستوى السّكر في دمه حيث وصل إلى 3 في المائة نتيجة الإضراب، وانضمام عدد من النّشطاء للإضراب تضامنًا معه، نُقل إلى مستشفى القلعة. ولأن الطّبيب لم يطلب له أشعّة سينيّة تحدّد أسباب الألم في المفاصل والأذنين، رفض محمّد العلاج. نتيجة لذلك، نُقل إلى المبنى 16 التّابع لمركز توقيف الحوض الجاف، والمخصّص للعزل الطّبيّ، لكن محمد رفض أيضًا تشخيص حالته، لأنّه الزيارة لن تكون لها أي نتائج سوى تبييض صفحة إدارة السّجن والانتهاكات. وفي اليوم نفسه، طلبت منه التّوقيع على استمارة تفيد بأنّه يرفض تلقّي العلاج الطّبّي، فرفض التّوقيع، وجدد المطالبة بالعلاج الحقيقيّ تحت إشراف أطبّاء متخصّصين.

وتمثل أيضًا قضية المعتقل القاصر علي مهدي عليوي نموذجًا بارزًا عما يتعرض له المعتقل داخل سجون البحرين. تفيد عائلة علي أن ابنها الذي اعتقل بعمر 17 عامًا، بات يعاني مشكلة نفسية، وظهرت عليه عوارض الهلوسة، وبات سريع الغضب ويصرخ بلا سبب ويتشاجر مع زملائه في الزنزانة، كما رفض الزيارات العائلية عندما كان في السجن قبل الإفراج عنه بموجب العفو الملكي الصادر في 8 أبريل 2024. علي الذي كان بصحة جيدة قبل الاعتقال، تدهورت صحته العقلية، منذ فبراير 2019، ورغم ذلك لم تتخذ سلطات السجن أي إجراء للسماح برؤية اختصاصي خلال فترة اعتقاله، حتى بات يعاني من مرض هوس "نتف الشعر" (الترايكلومانيا) وبات يحلق حواجبه ويقتلع رموشه.

ومن ضمن فئة الإهمال الطبي، قضية عيسى جعفر العيد. خضع للعديد من العمليات الجراحية في قلبه لما يعانيه من مشاكل منذ الولادة. ورغم معرفة السلطات بحالة عيسى الصحية إلا أنها لم توفر له العناية اللازمة خلال الأشهر الستة الأولى في السجن ولم يعرض على الطبيب إلا عندما بدأت صحته بالتدهور. أجرى المعتقل عدة عمليات ولكنها باءت بالفشل، ما أسفر عن معاودة تدهور حالته الصحية. وهو محروم من الرعاية الصحية منذ عامين.

قبل أشهر من اعتقاله، خضع حبيب علي الفردان لعملية جراحية لإزالة ورم كبير من دماغه في يناير 2015 في ألمانيا، بعدما كان يعاني من الصداع وصعوبة في التركيز وضعف الذاكرة. أوصاه الأطباء بعد انتهاء عمليته بأن يتجنب أي ضغوط جسدية ونفسية وأن يخضع للتصوير بالرنين المغناطيسي كل 3 أشهر، لكن إدارة السجن تواصل حرمانه من تلقّي العلاج المناسب، ما أدى إلى تدهور حالته. وقد أكدت عائلته تضاعف حجم الورم في دماغه مجددًا، وقد يحتاج لعملية جراحية أخرى، بعدما بات من ضعف في الذاكرة وصعوبة التركيز ونوبات فقدان الوعي والصداع المتكرر وآلام في الرأس والعين، ما يجعله طريح الفراش بشكل متكرر نتيجة آلامه.

وتندرج قضية منصور عبدالواحد الدولابي ضمن فئة الإهمال الطبي. إذ يعاني من حروق شديدة في ساقيه منذ مرحلة الطفولة تحد بشكل كبير من قدرته على الحركة، وكذلك يعاني السجين السياسي من ورم دماغي يعيق بصره. من بين ما تعرض له من انتقام، أنه وضع في مبنى العزل بسبب ردة فعله وحساسيته من بعض الأغذية، ونقل إلى الحبس الانفرادي لأيام ظل خلالها مكبلًا طيلة الوقت، ثم نقل إلى وحدة الحجر الصحي، ولم تعالج إدارة السجن حساسيته وأوقفت له الدواء الخاص بالورم.

كذلك تعرض أسامة نزار الصغير للإهمال الطبي المتعمّد، ونتيجة للتعذيب المستمر، عانى أسامة من الصداع المزمن وفقد القدرة على الحركة في إصبعه الأيمن. عند نقله إلى عيادة السجن على إثر أربع مناسبات مختلفة، لم يتلق العلاج الفعال.

وحتى عند إرساله إلى المستشفى لتفحص حالته، حُرم من العلاج رغم وجود شظايا متناثرة في جميع أنحاء جسده، وهو لا يزال يعاني من آلام شديدة نتيجة غياب توفر العلاج.

5- فئة الاستدعاءات المتكررة

ضمن الفئات التي تم رصدها، يمكن الحديث عن انتهاكات تطال سجناء سياسيين يفرج عنهم، لكنهم يظلون في دائرة المراقبة والملاحقة والتضييق المستمر. هذه الفئة، عادة ما يتم التضييق عليها على خلفية نشاطها في كشف الانتهاكات داخل السجون أو التعبير عن رأيها في قضايا عامة، أو لمجرد وجود أحد أفراد الأسرة معتقل أو ملاحق.

وكأمثلة عن هذه الفئة، الحاج عبد المجيد عبد الله محسن المعروف بالحج صمود أو أبو الثورة الذي يتم اعتقاله بشكل متواصل عند أي من نشاطاته المؤيدة للحراك الشعبي والمطلبي لاسيما المشاركة بالتجمعات أو المسيرات. وهناك أيضًا الحاج منير مشيمع (شقيق المعتقل الذي أعدمته السلطات البحرينية على خلفية سياسية سامي مشيمع)، والحاج طاهر السميع (والد المعتقل الذي أعدمته السلطات البحرينية على خلفية سياسية عباس السميع)، والناشط المعتقل السابق علي مهنا (والد المعتقل حسين مهنا)، الذي يتعرض للاستدعاءات المتكررة والتحقيق والاحتجاز، ضمن حملة استهداف ومضايقات متواصلة بحقِّ النشطاء وعوائل المعتقلين في البحرين.

ولتسليط الضوء بشكل أكبر نستعرض، قضية الأستاذ علي محسن مهنا، وهو ناشط بحريني ووالد السجين السياسي حسين مهنا وسجين سياسي سابق. بعد أن تعرض للتعذيب والسجن لمشاركته في احتجاجات الدراز سنة 2017، يواجه إجراءات قانونية متكررة كالاستدعاء والاحتجاز انتقامًا من نشاطاته ومطالبته بالإفراج عن سجناء الرأي. فصل علي من عمله، وجعلته مشاركته النشطة في التجمعات والمظاهرات هدفًا للسلطات البحرينية. يتم استدعاء علي بشكل متواصل وغالبًا ما كان يتم إجباره على حذف المحتوى الذي ينشره على حسابات وسائل التواصل الاجتماعي الخاصة به أو على توقيع تعهدات تمنعه من المشاركة في المظاهرات.

ومن بين استهداف عوائل المعتقلين، يبرز الأستاذ عبدالهادي صالح مشيمع، وهو والد الشاب علي المشيمع الذي أعدمته السلطات قتلا بالرصاص بسبب نشاطاته أيام انطلاق الحراك المطالب بالديمقراطية عام 2011. كان عبد الهادي كان واحدًا من بين عشرة أشخاص اعتقلوا في 12 أكتوبر 2018، إلى جانب سيد سعيد عيسى، والد سيد هاشم، الطفل الذي قُتل أيضًا على أيدي القوات البحرينية. وقد استُهدِف كل من عبد الهادي وسيد سعيد بتهمة مشاركتهما في تظاهرات وللتحدث علنًا عن استهداف وقتل أبنائهما. في أثناء احتجاز الأستاذ مشيمع في الحوض الجاف، عانى من انخفاض في مستويات السكر في الدم، ووصل به الأمر إلى حد الإغماء بسبب حرمانه من أدويته.

القسم الثاني: انتهاك القانون وفشل دور المؤسسات الحكومية

العنوان الأول: القوانين المحلية والدولية التي يتم انتهاكها

تتعارض سياسات سلطات البحرين مع عددٍ من القوانين المحلية والمبادئ الدولية، وتنتهك بالدرجة الأولى الدستور البحريني وقوانين ومواثيق دولية أخرى وقّعت أو صادقت عليها البحرين وهي:

- **المادتان 19ب و19 د بشأن الحرية الشخصية من الدستور البحريني**: واللتان تمنعان بوضوح الاعتقال والحبس التعسفيين والتعذيب المادي أو المعنوي والمعاملة الحاطة بالكرامة، وبخاصة الفقرة (د) التي تنص على بطلان "كل قول أو اعتراف يثبت صدوره تحت وطأة التعذيب أو بالإغراء أو لتلك المعاملة أو التهديد بأي منها".

- **والمادة 20 بشأن المحاكمات الجنائية من الدستور البحريني،** التي تؤكد على براءة المتهم حتى ثبوت إدانته "في محاكمة قانونية تؤمّن له فيها الضمانات الضرورية لممارسة حق الدفاع في جميع مراحل التحقيق والمحاكمة وفقًا للقانون"، وعلى حظر تعذيب المتهم جسديًا أو نفسيًا، وعلى ضرورة تعيين محام لكل متهم وعلى ضمان حق التقاضي للمتهم.

- **المواد 6 و8 و9 و10 و11 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (UDHR)،** والتي تمنع الاعتقال والاحتجاز التعسفيان وتؤكد على حق الإنسان في اللجوء إلى المحاكم الوطنية المختصَّة والحصول على محاكمة عادلة من خلال محكمة مستقلة ومحايدة، وعلى ضرورة الابقاء على براءة المتهم حتى ثبوت إدانته.

- **معايير الأمم المتحدة في المبادئ الأساسية بشأن دور أعضاء النيابة العامة لعام 1990،** والتي أعدت لضمان وتعزيز فعالية أعضاء النيابة العامة وحيادهم وعدالتهم في الإجراءات الجنائية.

- **المادة 12 من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR)،** والتي تنص على حق كل إنسان في التمتع بأعلى مستوى ممكن من الصحة الجسمية والعقلية.

- **المواد 2(3) و5 و7 و9 و10 و14 و17 و18 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية** والتي تنص على وجوب تمتع الإنسان بأعلى درجات الكرامة، بما في ذلك حرية الرأي والتعبير والدين والمعتقد والمحاكمة العادلة والانتصاف القانوني، وعلى عدم جواز التعذيب والحط بالكرامة، وعلى وجوب المساواة بين جميع البشر.

- **قواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة باسم قواعد نيلسون مانديلا** والهادفة إلى تعزيز ظروف السجن الإنسانية.

- **المواد 2 و11و15 من اتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT)،** والتي تمنع التعذيب منعًا باتًا مهما كانت الظروف، والتي تمنع استخدام الأقوال المنتزعة تحت التعذيب كأدلة في المحاكمات.

-**المادة الخامسة، الفقرة السابعة من الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD)،** والتي تؤكد على الحق في حرية الفكر والعقيدة والدين وحظر التمييز على هذا الأساس.

-**المادة 37 من اتفاقية حقوق الطفل (CRC)،** والتي تحظر اعتقال الأطفال تعسفياً وتعذيبهم وحرمانهم من التواصل مع أهلهم وتعريضهم للمحاكمة غير العادلة والحكم عليهم بالإعدام أو السجن المؤبد.

العنوان الثاني: فشل المؤسسات الحكومية

بعد الانتقادات الدولية التي وجهت للبحرين على خلفية قمع الحراك الديمقراطي في البلاد، أعلنت البحرين تشكيل "اللجنة البحرينية المستقلة لتقصي الحقائق" بمرسوم ملكي بهدف التحقيق في الانتهاكات ضد المتظاهرين المطالبين بالإصلاح السياسي. أصدرت اللجنة برئاسة البروفيسور محمود شريف بسيوني تقريرها في 23 نوفمبر 2011، وخلصت فيه إلى أن جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية اتبعتا ممارسات منهجية من سوء المعاملة البدنية والنفسية، وصلت إلى حد التعذيب في عدة حالات، بينهم عدد كبير من الأشخاص المحتجزين في مراكز التوقيف. كما انتقد في ختامه تفشي ثقافة الإفلات من العقاب بين المنتسبين لوزارة الداخلية، وأصدر 26 توصية. بموجب هذه التوصيات أنشأت الحكومة 3 هيئات منذ العام 2012 كلفت بالقضاء على التعذيب في مراكز التحقيق والإيقاف وهي: "الأمانة العامة للتظلمات" التابعة لوزارة الداخلية، و"وحدة التحقيق الخاصة" التابعة للنيابة العامة، و"مفوضية حقوق السجناء والمحتجزين"، وجميعها مكلفة بالقضاء على التعذيب في مراكز التحقيق والإيقاف.

عمدت البحرين إلى الترويج لإصلاحات من خلال إنشاء هذه الهيئات الحكومية والقول إن هدفها إصلاح النظام القضائي وتفعيل الأجهزة الرقابية التي تضمن عدم انتهاك حقوق الإنسان في البلاد. لكن هذه المؤسسات، سرعان ما ظهر قصور

دورها وعدم فعاليتها لكونها جهات غير مستقلة في قرارها، نظرًا لتبعيتها إلى وزارة الداخلية برئاسة راشد بن عبدالله بن أحمد آل خليفة، أحد أفراد الأسرة الحاكمة. وقد فشلت حتى الآن في إظهار قدرتها على محاسبة المتورطين في التعذيب.

وعن هذا تقول منظمة العفو الدولية إن "هذه الإصلاحات لا زالت مع الأسف تتسم بالقصور الشديد، ويستمر التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة على أيدي قوات الأمن من خلال نظام يتسم بترسخ الإفلات من المساءلة والعقاب وافتقار القضاء للاستقلال". وعن فعالية كل من الأمانة العامة للتظلمات ووحدة التحقيق الخاصة، تضيف أن "التغيير الحقيقي لا بد أن يكون أكثر من مجرد جراحة تجميلية، ولا يجوز أن تمضي السلطات البحرينية في تضليل العالم بالترويج لقشرة زائفة من الإصلاح، لا سيما في ظل ندرة المساءلة والمحاسبة على الانتهاكات المرتكبة، واستمرار تعرض منتقدي السلطات والمدافعين عن حقوق الإنسان للاعتقال التعسفي والمحاكمات الجائرة، أو الإدانة والسجن، أو المنع من السفر إلى الخارج، أو سحب الجنسية منهم".

وهو ما دفع منظمات حقوقية عدة من بينها منظمة هيومن رايتس ووتش لتوصية سلطات البحرين بإنشاء لجنة رقابة مدنية، تتكون من خبراء مستقلين يتمتعون بسمعة جيدة، للتدقيق في عمل وحدة التحقيق الخاصة وضمان استقلاليتها عن وزارة الداخلية والنيابة العامة.

الأمانة العامة للتظلمات: وهي جهة تابعة لوزارة الداخلية وُكلت بتلقي أية شكوى شفهية أو كتابية بانتهاكات حقوق الإنسان وقعت على أي شخص من قبل أي فرد من منتسبي قوات الأمن العام بمناسبة أو أثناء أو بسبب ممارستهم لاختصاصهم.

ورغم تكليف مكتب الأمانة العامة للتظلمات التحقيق في مخالفات منتسبي وزارة الداخلية بما يفترض أن يتماشى مع مبادئ "الاستقلال، والمصداقية، والتجرّد، والمساءَلة، والشفافية"، إلا أنه فشل منذ إنشاءه في معاقبة أي فرد من أفراد الأمن المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة واسعة النطاق على صعيد الديمقراطية وحقوق الإنسان في البحرين. ومن بين العينة المختارة، قدم 23.256% شكاوى إلى الأمانة العامة للتظلمات.

المؤسّسة الوطنيّة لحقوق الإنسان (NIHR): وهي جهة حكومية أنشئت عام 2009، تظهر على أنّها كيان مستقلّ مسؤول عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان في البحرين. من بين العينة المختارة، قدم 6.98% شكاوى إلى المؤسّسة الوطنيّة لحقوق الإنسان.

وحدة التحقيق الخاصة التابعة للنيابة العامة: وهي جهة حكومية أنشأت عام 2012، تقول إن مهمتها تعزيز حماية حقوق الإنسان وضمان مبدأ المساءلة في إطار تكريس سيادة القانون. وتزعم أنها تتبع آلية مستقلة ومحايدة لمساءلة المسؤولين الحكوميين الذين ارتكبوا أعمالًا مخالفة للقانون أو تسببوا بإهمالهم في حالات القتل والتعذيب وسوء معاملة المدنيين، وذلك بقصد اتخاذ إجراءات قانونية وتأديبية ضد هؤلاء الأشخاص بمن فيهم ذوي المناصب القيادية، مدنيين كانوا أم عسكريين، وفقًا للمعايير الدولية، بما في ذلك بروتوكول اسطنبول لتقصي حالات التعذيب. من بين العينة المختارة، قدم 2.326% شكاوى إلى وحدة التحقيق.

أظهرت العينة المختارة عدم جدوى هذه المؤسسات في متابعة الانتهاكات ومحاسبة المسؤولين عنها، إذ أن 83.34% من الأفراد الذين تقدموا بشكاوى لم يصلوا إلى أي نتيجة (56.25% لم يتلقوا أي جواب في تجاهل تام لشكواهم، و10.42% رفضت المؤسسات شكواهم بحجة نقص الأدلة أو لاعتبارها أنه لا يوجد أي فعل مؤثم، و10.42% منهم باشرت المؤسسات بالتحقيق في شكواهم ومن ثم أوقفت التحقيق دون الوصول إلى نتيجة، وفي 6.25% لم تجب المؤسسات على شكواهم بالإضافة إلى الانتقام منهم بعد تقديم الشكوى). وتم حل المشكلة موضوع الشكوى بشكل كامل لدى فقط 4.17% من الأفراد الذين تقدموا بشكاوى، كما تم حل المشكلة موضوع الشكوى جزئياً أو التحرك شكليًا لدى 12.5% من الأفراد الذين تقدموا بشكاوى.

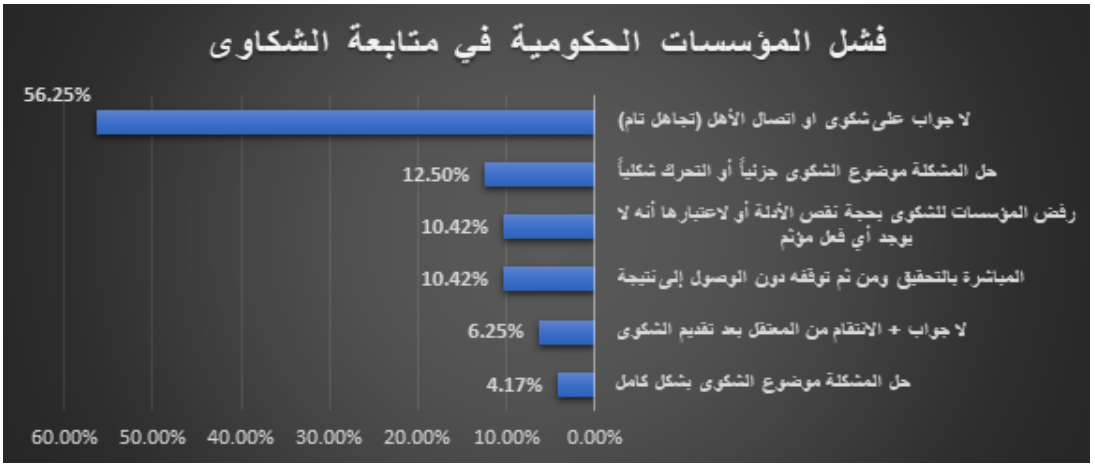

الجدول البياني رقم (13): فشل المؤسسات الحكومية في متابعة الشكاوى

ومن بين الخطابات والشكاوى التي قدمت لهذه الجهات الرسمية الثلاث نذكر:

الشيخ زهير جاسم عباس (الشيخ زهير عاشور)، والذي تراسلت عائلته عبر القنوات الرسمية مثل مكتب الأمانة العامة للتظلمات والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بعد انقطاع أخباره وانقطاع الاتصالات معه، وكانت النتيجة رغم تعدد البيانات التي صدرت عنهما في وسائل التواصل وعبر موقعهما الرسمي ألا أن النتيجة لم تكن سوى الفشل في الحصول على أي جواب سوى ادعاءهم أن الشيخ زهير هو في إضراب عن الاتصال. الى أن وجه أربع خبراء في الأمم المتحدة رسالة ادعاء الى حكومة البحرين حول الانتهاكات التي تعرض لها هو وزميله في السجن.

ناجي علي فتيل، تعقيبًا على أعمال الشغب التي اندلعت في سجن جو في 10 مارس 2015، أقدم ناجي على تقديم عدة شكاوى إلى كلّ من وحدة التحقيقات الخاصة، ومكتب النائب العام، والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان، وقاضي تنفيذ العقوبة والنائب العام، إلا أن متابعة هذه الشكاوى باءت بالفشل. وإضافة إلى هذا، رفع ناجي وزوجته شكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات عام 2014 ولم يتمّ التحقيق بها بعد. عام 2013، أرسل رئيس الجمعية القانونية رسالةً إلى الملك حمد، أعرب فيها عن قلقه العميق إزاء اعتقال ناجي واحتجازه التعسفيين. ولم يتم التحقيق في الرسالة الأولى، ولا في الرسالة التي أرسلت عام 2015.

محمد عبدالنبي عبدالله (الخور)، والذي قدّم شكويين في 29 أكتوبر من عام 2015 وفي 26 فبراير من عام 2016، إلى كل من التظلمات والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ولم تُسفرا عن أيّ نتيجة. كما أرسلت عائلته رسالة إلى سفير المملكة المتّحدة في البحرين في 9 فبراير من عام 2016، أعربت فيها عن قلقها إزاء المحاكمة وإساءة معاملة محمّد من خلال اعتقاله واستجوابه واحتجازه.

محمد يوسف العجمي، الذي اشتكت أسرته لأمين المظالم بوزارة الداخلية مرارا إصابة ابنها بعدوى في عينيه ومطالبتها بضرورة عرضه على أخصائي، ولكن لم يتم الاستجابة إلا بعد أشهر عديدة، وكان محمد وقتها قد شُفيَ من العدوى وعانى ما عاناه من وجع وآلام.

صلاح سعيد صالح الحمّار، الذي طلب وعائلته المساعدة من الأمانة العامة للتظلمات في وزارة الداخلية ومن المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان عدة مرات وكانت تتعلق بتعرضه للسجن الانفرادي وحرمانه من الزيارات وإجراء الاتصالات، لكن جميعها ظلت دون معالجة أو رد.

محمود سعيد عبد الله، الذي قدمت عائلته شكاوى عدة إلى مكتب الأمانة العامة للتظلمات في ديسمبر 2015 وأخرى في أبريل 2017 بشأن مكان ابنهم والمعاملة السيئة التي تلقاها والتعذيب. لكن العائلة لم تتلقَّ أي اهتمام أو ردّ على هذه الشكاوى باستثناء مكالمة هاتفية واحدة مع والد محمود بشأن الشكوى الأولى.

محسن علي بداو، الذي حاولت عائلته مرارًا التواصل مع إدارة السجن ومع وزارة الداخلية من أجل توفير العناية الصحيّة له إلا أنّه عانى وبقي دون علاج لمدّة 6 أشهر. كما أنها تقدمت بشكاوى عدة إلى الأمانة العامة للتظلمات احتجاجًا على ظروف السجن السيئة واتخاذ تدابير عقابية ضده ولكن دون جواب شافي أيضًا، وصولًا إلى المشاركة في وقفة احتجاجية في أبريل 2021، احتجاجًا على احتجاز المعتقلين في الزنارين 24 ساعة يوميًا ووقف المكالمات الهاتفية.

أسامة نزار الصغير، الذي تقدم بشكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات بهدف الحصول على علاج لصداعه المزمن وفقدانه القدرة على الحركة في إصبعه الأيمن، لكنه بقي مدة 19 شهرًا دون تلقي أي علاج طبي، وأُجبر في نهاية المطاف على التوقيع على استمارة تقول إنه تلقى العلاج.

منصور عبد الواحد الدولابي، الذي رفع محاميه شكاوى إلى الأمانة العامة للتظلمات وإلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بشأن تعذيبه وحرمانه لاحقاً من الرعاية الطبية، ولكن لم تستجب أي من الجهتين الحكوميتين.

السيد محمد مصطفى محمد (التوبلاني)، والذي نُقل في 10 أغسطس 2022 إلى مبنى العزل مع 13 سجيناً آخراً كانتقام لاستخدامهم النصوص القانونية لتحصيل حقوقهم أو للاعتراض على الانتهاكات. يوم الثلاثاء في 6 سبتمبر 2022، قام فريق من ديوان المظالم بزيارة السجناء المعزولين في سجن جو لإجراء التحقيقات المتعلقة بالادعاءات التي وصلتهم. لكن لم يتغير حال السجناء بعد تلك الزيارة وبقوا في العزل. في 21 سبتمبر 2022، قامت جهة تابعة لمديرية التحقيقات الجنائية بتنفيذ عقوبة السجن الانفرادي على السجناء الـ 14. بعد انقطاع أخباره لفترة طويلة وإلغاء الزيارات له دون وجود أسباب إدارية، قدم والدا السيد محمد شكاوى عدّة لمؤسسات حقوق الإنسان بما في ذلك المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان. نجحت مساعيهم في تحصيل زيارة له فقط.

سيد كاظم علي عباس، والذي توفي نتيجة الإهمال المتعمد من قبل إدارة السجن لوضعه الصحي. وكانت عائلته قد حاولت مرارًا مناشدة أجهزة الدولة الحكومية لعلاج ابنها ولكن من دون جدوى. ففي 6 مارس 2017، قدمت العائلة شكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات احتجاجًا على مخالفات الشرطة، وعلى الرغم من توثيق الطبيب للإصابة، أفادت التظلمات أن موظفي الداخلية لم يتركبوا أي انتهاكات في القضية. وفي مايو 2018، قدمت العائلة شكوى أخرى للأمانة بسبب الاستمرار في معاملة سيد كاظم السيئة وحرمانه من العلاج المناسب، ولفتت إلى أن الأعراض تشير إلى إصابته بورم في الدماغ. وبتاريخ 24 يونيو 2018، قدمت العائلة شكوى مجددًا بشأن الانتهاكات التي يتعرض لها ابنها وبين ذلك حرمانه من العلاج. يذكر أنه بتاريخ 18سبتمبر 2019، وجهت أربعة مكاتب من الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة رسالة ادعاء إلى حكومة البحرين بشأن حرمان السجناء من الرعاية الطبية الكافية في سجن جو، تضمنت تفاصيل الحرمان من الرعاية الطبية لعشرة سجناء بحرينيين، من بينهم سيد كاظم عباس.

محمد حسن عبد الله، والذي اختارت أسرته في البداية عدم تقديم أيّ شكوى بسبب خوفها من العقاب من قبل السلطات، لكنها قدمت شكوى إلى مكتب الأمانة العامّة للتظلمات في 20 يناير 2021 بسبب تدهور صحّته، إلا أنها لم تتلق أي رد. وفي 3 فبراير 2021، توجهت إلى المؤسسة الوطنيّة لحقوق الإنسان لمراجعة عدد الشكاوى التي قدّمتها إلى مكتب الأمانة العامّة للتظلمات والحصول على رقم الشكوى التي قدمتها إليها، ولم يتم الحصول على أيّ ردّ أيضًا. يذكر أنه في 14 أكتوبر 2019، كانت قد أرسلت خمسة مكاتب للإجراءات الخاصّة للأمم المتّحدة رسالة ادّعاء إلى البحرين بشأن محاكمة بحرينيين في قضية ما يسمى بـ "كتائب ذو الفقار"، تضمّنت تفاصيل عن الاختفاء القسريّ والتّعذيب لانتزاع الاعترافات بالإكراه وممارسات المحاكمة غير العادلة، وأصدر الفريق العامل المعنيّ بالاحتجاز التعسفي أيضًا رأيًا بشأن هذه الحالات، وكان محمد من بينهم.

علي مهدي العليوي، والذي تقدمت أسرته بشكوى إلى الأمانة العامة للتظلمات في 24 فبراير 2019، طالبت فيها بعرضه على طبيب نفسي متخصص أو طبيب أعصاب لسبب سوء حالته النفسية، بالإضافة إلى تدهور صحته العقلية، ولكن من دون فائدة. وفي 14 مارس 2019، قدمت الأسرة شكوى إلى المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان بخصوص ظروف اعتقال علي.

حبيب علي الفردان، والذي رفعت عائلته عدة شكاوى للأمانة العامة للتظلمات، تعبر فيها عن مخاوفها من تضاعف حجم الورم في دماغه مجددًا، ومعاناته من ضعف في الذاكرة وصعوبة التركيز ونوبات فقدان الوعي والصداع المتكرر وآلام في الرأس والعين، لكن كان جوابها أن وضعه مستقر ولا يحتاج عملية.

حسين علي محمد، والذي سعت عائلته محاميه للانتصاف مع مؤسسات الإصلاح والرصد المفترض في البحرين لما تعرض له من تعذيب وإهمال طبي (وزارة الداخلية أمين المظالم ووحدة التحقيق الخاصة)، ولكن دون أي استجابة.

علي صباح عبدالمحسن محمد، والذي قدم عدة شكاوى على مر السنين من أجل تلقي علي العلاج الطبي المناسب والوجبات الكافية ولكن دون جدوى.

وبالإضافة إلى اللجوء لهذه المؤسسات الحكومية، عمدت أسر بعض المعتقلين إلى تنفيذ وقفات احتجاجية والتوجه بشكل مباشر إلى وزارة الداخلية، ومن بين ذلك، تحرك قامت به عائلة المعتقل المحكوم بالإعدام محمد رمضان أمام مكتب ولي العهد حيث حاولت توجيه رسالة احتجاجية لكن لم تلق آذان صاغية. ومن بين المساعي للتواصل مع الجهات الرسمية، شكوى رفعها عبد الهادي الخواجة من الإجراءات الصارمة وغير العادلة ضده في رسالة إلى وزارة الداخلية، لكن الوزارة تجاهلت الرسالة وردت بحرمانه من الحق في إجراء مكالمات هاتفية لفترة من الوقت.

الخاتمة: خلاصة وتوصيات

خلاصة

- منذ بَدْء الحراك الشعبي المطالب بالإصلاح والديمقراطية في البحرين عام 2011م، عمدت السلطات إلى قمع التحركات السلمية في مختلف أشكالها بكل الوسائل ومن دون أي رادع، بما فيها شرعنة انتهاكات حقوق الإنسان البحريني لمواجهة هذه المطالب والحقوق. وصار القمع نهجًا متبعًا يستخدم ضد المواطنين، فكانت النتيجة أن امتلأت السجون بمعتقلي الرأي والضمير والسجناء السياسيين والنشطاء الحقوقيين.

- تتسم جميع الاعتقالات التي رصدتها المنظمة في البحرين بصفة التعسف، إذ دائماً ما تكون دون إبراز مذكرة توقيف أو تفتيش، وغالباً ما يقوم ضباط بلباس مدني بالاعتقال دون وجود أي صفة رسمية ظاهرة عليهم ودون التعريف عن أنفسهم، ودون تقديم أي بطاقة تظهر وظيفتهم. كما يقوم الضباط في أحيان كثيرة بمداهمة منازل المطلوبين بساعات متأخرة من الليل أو في ساعات الفجر أثناء نوم ساكنيه وأثناء تواجد النساء فيها دون حجاب، ويثيرون الرعب في نفوس قاطني منازل المطلوبين وجيرانهم ويقلقون راحتهم. ومن ثم يقوم الضباط بتفتيش المنازل وانتهاك حرمتها والاعتداء على من فيها ومصادرة ممتلكات شخصية، غير آبهين لخصوصيات قاطنيها. وقد يتطور الأمر إلى استخدام السلاح أو التهديد باستخدامه ضد أفراد عائلة المعتقل أثناء المداهمة والاعتداء عليهم.

- في مرحلة التحقيق، يتعرّض المتهم لأشد أنواع التعذيب الجسدي والجنسي والنفسي، إضافة إلى الإخفاء القسري والسجن الانفرادي. ويتم إجباره على الإدلاء باعترافات كاذبة، وغالباً ما يكون ذلك من خلال التوقيع على اعترافات دون معرفة محتواها، وفي أحيان كثيرة، يتم ذلك التوقيع أثناء تعصيب عينيه. ودائماً ما يجد نفسه المعتقل مجبراً على التوقيع أو الإدلاء باعترافات كاذبة خوفاً من استمرار التعذيب بحقه، أو خوفاً من ازدياد وتيرة التعذيب ومن تنفيذ التهديدات باعتقال أو تعذيب أو اغتصاب أو قتل أحد أفراد العائلة أو الأصدقاء. ويزداد الأمر صعوبة على المعتقل بسبب حرمانه من توكيل محام أثناء هذه المرحلة، بالإضافة إلى حرمانه من التواصل مع عائلته.

- تهيمن ثقافة التعذيب في البحرين، ويبدأ التعذيب منذ لحظة الاعتقال ولا ينته مع صدور الحكم. وإن انتهى التعذيب في السجن أو بعد الخروج منه، فإن آثاره الصحية والنفسية غالباً ما ترافق الضحية حتى الموت. وينقسم التعذيب إلى ثلاثة أقسام: جسدي ونفسي وجنسي، وجميعها تنتشر خلف القضبان البحرينية.

- يتم حرمان المعتقل من حقه في الوصول إلى محاميه خلال جلسات المحاكمة وقبل انعقاد الجلسات، ما يعيق قدرة المحامي على الاطلاع على حيثيات القضية والمرافعة، هذا إذا سُمح للضحية بتعيين محام. وفي حال لم يتمكن

المتهم من تعيين محام، غالباً ما تتجاهل المحاكم البحرينية القيام بواجبها بتعيين محام للتوكل عن المعتقل. وفي حال السماح للمحامي بحضور بعض جلسات المحاكمة، غالبا ما يكون هذا السماح شكلياً مرتبطاً فقط بجلسة النطق بالحكم. وفي حال نجاح المحامي في المرافعة عن موكله، دائماً ما تتجاهل المحكمة الأدلة التي يقدمها. وتتسم الأحكام الصادرة بصفة التعسف والانتقام بسبب اعتمادها على الاعترافات المنتزعة تحت الإكراه وقساوة عقوبتها.

- تم الحكم على جميع المعتقلين السياسيين في البحرين بأحكام تتراوح بين الإعدام والسجن المؤبد والسجن لسنوات جداً طويلة وغير منطقية مع غرامات مالية مرتفعة الثمن، بالإضافة إلى سحب الجنسية أو التجريد من بعض الحقوق المدنية والسياسية. ودائماً ما تلجأ المحاكم البحرينية إلى إدانة المعتقلين السياسيين بجرائم إرهابية باستخدام التهم المنتزعة تحت التعذيب، وذلك بهدف الحكم على المعتقل بأقصى عقوبة ممكنة لإسكات صوته لأطول وقت ممكن. كما تنتشر ممارسة المحاكمات الغيابية والجماعية على نطاق واسع، في انتهاك واضح وصريح لأبسط مقومات المحاكمة العادلة. واللافت هو قيام المحاكم البحرينية بمحاكمة القاصرين باعتماد نفس المعايير المعتمدة في محاكمات البالغين من خلال الحكم عليهم بسنوات طويلة في السجن قد تصل إلى حد السجن المؤبد، في مخالفة صريحة لاتفاقية حقوق الطفل.

- بعد صدور الحكم الأولي من المحكمة، تبدأ مرحلة جديدة من الانتهاكات على المعتقل أن يواجهها من داخل السجن، ومن أبرز هذه الانتهاكات التعذيب بمختلف أشكاله والتمييز على أساس المعتقد الديني والحرمان من العلاج والانتقام من خلال السجن الانفرادي والإخفاء القسري والحرمان من الاتصال ومن تلقي الزيارات والعلاج ومصادرة الكتب.

- تعرّض 87.5% من فئة قادة المعارضة ورموزها للضرب والتعذيب الشديدين، وتعرّض 50% منهم للحبس الانفرادي كسبيل للانتقام والعقاب، و37.5% للإخفاء القسري، وجميعهم للإهانة والشتم والتعرّض للمعتقدات الدينية وللإهمال الطبي بما يشمل منع الرعاية الصحية وتأجيل المواعيد الطبية والحصول على الدواء، و37.5% للتهديد بتعذيب أحد أفراد العائلة بما يشمل التهديد بتعريضهم للاعتداء والاغتصاب، و62.5% من هذه الفئة تعرضوا للاعتداء الجنسي أو التهديد بالاغتصاب.

- تعرّضت جميع الناشطات النساء في السجون البحرينية لاعتداء جنسي خلال تواجدهن في السجن، فيما كانت النسبة 71.429% لعدد النساء اللواتي تعرضن للتعذيب. يضاف ذلك إلى أنواع مختلفة من سوء المعاملة منها: الحبس الانفرادي، الوقوف الاجباري، الحبس في غرف مظلمة أو باردة، الوقوف بطريقة مؤلمة لعدة ساعات.

- تعرّض جميع المعتقلين القاصرين للتعذيب، وتعرّض 67% منهم للسجن الانفرادي.

- تنتشر سياسة الإهمال الطبي على نطاق واسع في السجون البحرينية، وأسفرت هذه السياسة عن تأزم الأوضاع الصحية للسجناء السياسيين، حتى بات مطلب الرعاية الصحية والحق في العلاج بندًا أساسيًا مع كل احتجاج يقوم به المعتقلون وأهاليهم. وقد أدى هذا العقاب الجماعي بالفعل إلى تأزم أوضاع عدد من المعتقلين صحيًا، حتى وصل الأمر إلى تسجيل عدد من الوفيات داخل السجون كان من أبرزهم سيد كاظم عباس وعباس مال الله.

- ضمن الفئات التي تم رصدها، يمكن الحديث عن انتهاكات تطال سجناء سياسيين يفرج عنهم، لكنهم يظلون في دائرة المراقبة والملاحقة والتضييق المستمر. هذه الفئة، عادة ما يتم التضييق عليها على خلفية نشاطها في كشف الانتهاكات داخل السجون أو التعبير عن رأيها في قضايا عامة، أو لمجرد وجود أحد أفراد الأسرة معتقل أو ملاحق.

- تتعارض سياسات سلطات البحرين مع عددٍ من القوانين المحلية والمبادئ الدولية، وتنتهك بالدرجة الأولى الدستور البحريني وقوانين ومواثيق دولية أخرى وقّعت أو صادقت عليها البحرين وهي الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ومعايير الأمم المتحدة في المبادئ الأساسية بشأن دور أعضاء النيابة العامة لعام 1990 والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (ICESCR) والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (ICCPR) وقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء، المعروفة باسم قواعد نيلسون مانديلا واتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة (CAT) والاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري (CERD).

- منذ انتفاضة عام 2011، عمدت البحرين إلى الترويج لإصلاحات من خلال إنشاء هيئات حكومية تقول إن هدفها إصلاح النظام القضائي وتفعيل الأجهزة الرقابية التي تضمن عدم انتهاك حقوق الإنسان في البلاد. لكن هذه المؤسسات، سرعان ما ظهر قصور دورها وعدم فعاليتها لكونها جهات غير مستقلة في قرارها، نظرًا لتبعيتها إلى وزارة الداخلية برئاسة راشد بن عبدالله بن أحمد آل خليفة، أحد أفراد الأسرة الحاكمة. وقد فشلت حتى الآن في إظهار قدرتها على محاسبة المتورطين في التعذيب، بالإضافة إلى استخدامها بهدف التبييض وتغطية الانتهاكات وقلب الحقائق وإظهار الضحية بمظهر الجلاد.

توصيات

انطلاقًا مما سبق، تقترح منظمة ADHRB عدة توصيات لمختلف الجهات المعنية بهدف إنهاء الانتهاكات التي يتعرّض لها النشطاء والمعتقلون البحرينيون ومحاسبة الجناة وإنهاء ثقافة الإفلات من العقاب.

<u>على المستوى المحلّي:</u>

1. ضرورة الإفراج الفوري وغير المشروط عن السجناء السياسيين وتعويضهم على ما تعرّضوا له داخل السجون، مع الالتزام بإنهاء التعذيب في السجون ووقف سياسة الإفلات من العقاب ومحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات مهما علا شأنهم وإنزال أشد العقوبات بحقهم.
2. ضرورة التزام البحرين بتطبيق القرارات الدولية والنداءات التي صدرت عن أعلى المؤسسات الحقوقية والدولية مثل قرارات برلمان الاتحاد الأوروبي، ومراسلات مكاتب الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة وغيرها التي أدانت انتهاكات حقوق الإنسان والتي دعت فيها إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عن جميع المدافعين عن حقوق الإنسان وسجناء الرأي في البحرين.
3. تعديل الدستور والقوانين البحرينية بما يتوافق كليًا مع الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والقوانين الدولية، ولضمان المحاسبة والشفافية وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.
4. إنشاء لجنة تحقيق خاصة ومحايدة هدفها التحقيق في جميع الانتهاكات التي تم تسجيلها في السجون البحرينية.
5. تعديل دور المؤسسات الحكومية المعنية بمتابعة الانتهاكات (التظلمات والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ووحدة التحقيق الخاصة) وتحريرها من قبضة الحكومة ووزارة الداخلية وذلك بهدف تمكينها من القيام بدورها الرقابي والمحاسبي دون عوائق، ما يمكنها بالتالي من محاسبة الجناة وإنهاء سياسة الإفلات من العقاب.
6. إعادة تشكيل الأجهزة الأمنية والقضائية في البلاد بما يضمن احترام حقوق الإنسان وتعزيز الشفافية والمحاسبة.
7. إنهاء التمييز ضد المواطنين الشيعة في البلاد.
8. إنهاء سياسة الإهمال الطبي في السجون، وضمان حصول جميع المعتقلين على الرعاية الصحية المناسبة.
9. ضمان إعادة محاكمة عادلة لجميع القاصرين أمام محكمة العدالة الإصلاحية للطفل بموجب القانون البحريني.
10. انضمام البحرين للاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري.

<u>على المستوى الدولي:</u>

1. تفعيل دور الإجراءات الخاصة التابعة للأمم المتحدة، خاصة المقرر الخاص المعني بالتعذيب، من خلال تكثيف طلبات الزيارات للبحرين والتشديد على الحصول من الحكومة البحرينية على مواعيد للزيارات بهدف مراقبة حالة حقوق الإنسان في البلاد والتقرير عن جميع الانتهاكات.

2. محاكمة المتورطين بانتهاكات حقوق الإنسان في البحرين أمام محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

3. متابعة انتهاكات البحرين من قبل الاتحاد الأوروبي، واتخاذ قرارات مواقف أكثر صرامة تجاهها قد تصل إلى حد إصدار العقوبات.

4. يقع على عاتق الدول الكبرى كالولايات المتحدة والمملكة المتحدة مسؤولية الضغط على سلطات البحرين لوقف انتهاكاتها وتبييض السجون من جميع المعتقلين السياسيين، كخطوة أساسية لتحسين وضع حقوق الإنسان في البلاد. متابعة وضع حقوق الإنسان في البحرين وجعلها على رأس أولوية التعاون مع الولايات المتحدة الأميركية، واستخدام قانون ماغنيتسكي ضد الجناة المسؤولون عن ذلك مهما علا شأنهم، بدءًا من الملك حمد بن عيسى آل خليفة وولي العهد الأمير سلمان بن حمد ووزيري الداخلية والعدل، وصولا إلى القضاة والمسؤولين في السجون.

5. وقف جميع الدول تصدير الأسلحة إلى مملكة البحرين، كونها تستعملها بشكل واسع في الاعتقالات التعسفية والتعذيب.